وثيقة تمهيدية حول القضايا الجنسانية (النوع الاجتماعي–Gender) والحوكمة الديمقراطية رقم # 3

تمويل عمليات الانتخابات
للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة:
دليل لدعم برنامج الامم المتحدة الانمائي

وثيقة تمهيدية حول القضايا الجنسانية (النوع الاجتماعي–Gender) والحوكمة الديمقراطية

3. تمويل عمليات الانتخابات للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة: دليل لدعم برنامج الامم المتحدة الانمائي

تقدّم هذه الوثيقة التمهيدية مقدّمة لنقاط التقاطع بين نوع الجنس والتمويل الانتخابي. يشكّل المال شرطاً مسبقاً للتنافس في معظم الأنظمة السياسية الحالية، إلا أن المرشحات من النساء يضطرن نتيجة نماذج التمييز الجنسي، إلى الاكتفاء بموارد محدودة أكثر من تلك المتوّفرة للرجال. تلّخص الوثيقة التمهيدية الدور الذي تلعبه الأنظمة السياسية في تحديد خيارات ونتائج تمويل عمليات الانتخابات، كما وتقّدم ملخصاً للقيود الأساسية التي تواجهها النساء في ما يتعلق بتمويل الحملات الانتخابية. تزوّد هذه الوثيقة مستشاري سياسات وفريق عمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي بإطار ونقاط دخول لدعم وصول المرأة المتزايد إلى الأموال وإلى النظام السياسي ككل.

المؤلّفتان: غريتشين لوشسينغر سيدو Gretchen Luchsinger Sidhu وروث مينا Ruth Meena
(تم إعداد هذه الوثيقة خلال 2007–2006 بتفويض من برنامج الأمم المتحدة الانمائي)

المحررة: غريتشين لوشسينغر سيدو Gretchen Luchsinger Sidhu

التصميم: Suazion (نيويورك)

المسؤولتان عن الإنتاج: جيسيكا هيوز Jessica Hughes ومورين لينش Maureen Lynch، من برنامج الأمم المتحدة الانمائي

الانتاج: Automated Graphic Systems

لا تعكس التحاليل والتوصيات الواردة في هذا التقرير، بالضرورة آراء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مجلسه التنفيذي أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. يشكل هذا التقرير منشوراً مستقلاً لبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ويعكس آراء مؤلفيه.

© الحقوق محفوظة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2007

الفهرس

تنويه 2

الأسماء المختصرة والتعريفات 3

مقدّمة 5

1 التفويضات لعمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي على مسألة النساء والتمويل الانتخابي 7

2 المسائل الجنسانية الرئيسية الخاصة بالتمويل الانتخابي 9

العوائق المشتركة التي تواجه مشاركة النساء 10

التكاليف التي تتكبدها النساء في إطار الحملات 11

3 تاريخ الانجازات في ما يتعلق بالنساء وتمويل عمليات الانتخابات ضمن برامج برنامج الأمم المتحدة الانمائي 13

الاعتبارات السياسية والمؤسساتية في تمويل الحملات الانتخابية 13

تمويل الحملات: العناصر الأساسية 16

برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرامج التمويل الانتخابي 20

إرشادات أساسية حول تطوير البرنامج 22

صياغة البرنامج 24

4 نقاط دخول إلى تعزيز المرأة في الحملات والانتخابات 29

الشركاء المحتملون: من قد يشارك في العملية أيضاً؟ 32

المراجع

الاطارات

الاطار 1: تنزانيا: مقاعد الدوائر الانتخابية مكلفة جداً 11

الاطار 2: ميزات المال المبكر 12

الاطار 3: الجمهورية الدومينيكية: ظهرت قوانين الحصص مقابل اللوائح المفتوحة 14

الاطار 4: قارة أميركا: الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الحملات 16

الاطار 5: الولايات المتحدة: المزيد من النساء يتوّجهن نحو الدعم العام 18

الاطار 6: ممارسات من اربعة بلدان: كيف يتم إنفاق المال؟ 19

الاطار 7: الأرقام ترتفع – ببطء 20

الاطار 8: الأحكام القانونية الخاصة بالموارد في قارة أميركا 20

الأطار 9: السلفادور: أموال خاصة لعضوات الأحزاب 20

الاطار 10 – البحرين: ترجيح الخيارات لدعم المرشحات من النساء 21

الاطار 11: مسائل الخداع: شراء الأصوات 22

الاطار 12: مفاهيم رئيسية لتخطيط وتقييم العمل على نوع الجنس 25

الاطار 13: الرصد والتقييم – لمحة حول المؤشرات 27

الاطار 14: قارة اميركا: التزام القياديين السياسيين باصلاح التمويل السياسي 30

الاطار 15: فرنسا: ارتباط بين التكافؤ والتمويل العام 31

الاطار 16: نصائح لازالة العوائق 32

تنويه

أعدّت هذه الوثيقة من قبل غريتشين لوشسينغر سيدو Gretchen Luchsinger Sidhu وروث مينا Ruth Meena. تشكّل هذه الوثيقة إحدى الوثائق الخمس التي تمّ إصدارها من قبل مكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حول مختلف أوجه القضايا الجنسانية والحوكمة الديمقراطية. يكمن الهدف في دعم فريق عمل وشبكات مجموعة الحكم الديمقراطي في مكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تشجيع المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، من خلال برنامجها والتوصيات حول السياسات التي يجب اتباعها.

حصل مشروع الحوكمة والقضايا الجنسانية على دعم مالي من قبل الصندوق الاستئمائي المخصص لتحقيق المساواة بين الجنسين، وضعته حكومة هولندا في تصرّف وحدة الشؤون الجنسانية في مكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. تولّت إدارة المشروع ليندا ماغير (Linda Maguire) وأليدا فيريرا (Aleida Ferreyra) من مجموعة الحكم الديمقراطي، ضمن مكتب السياسات الانمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي.

نودّ تقديم الشكر للزملاء الآتي ذكرهم الذين أدلوا بتعليقاتهم وقدّموا الدعم لانتاج هذه الوثيقة التمهيدية: ماري آنج بونغا (Marie–Ange Bunga)، راندي دايفس (Randi Davis)، فرونيغا غريغ (Froniga Greig)، جيسيكا هيوغز (Jessica Hugues) و نيغار مورتازافي (Negar Mortazavi) وديان شانبيرغ (Diane Sheinberg).

إنّ الوثائق التمهيدية الأربع الأخرى المتعلقة بالمسائل الجنسانية والحوكمة الديمقراطية هي التالية:

- نقاط دخول سريعة لتمكين المرأة والمساواة بين الجنسين في مجموعات الحوكمة الديمقراطية
- برنامج للمساواة بين الجنسين وتحقيق العدالة: وصول المرأة إلى العدالة على قدم المساواة مع الرجل

- الحوكمة الإلكترونية المراعية للمنظور الجنساني: دراسة القدرة على التحوّل
- الفساد والعلاقات بين الجنسين: الأبعاد الخمس للحكومة الديمقراطية

تندرج هذه الموارد ضمن إطار النهج القائم على حقوق الإنسان لتحقيق التنمية، الذي يرتكز عليه حاليّاً عمل جهاز الأمم المتحدة الإنمائي (مراجعة الوثيقة التمهيدية حول نقاط الدخول السريعة لمناقشة هذا النهج وما الذي يعنيه بالنسبة للعمل على تحقيق المساواة بين الجنسين).

يأمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تساهم هذه الوثائق التمهيدية في تمكين المرأة والنهوض بالمساواة بين الجنسين من خلال الحوكمة الديمقراطية. نشجّع زملائنا في الاستمرار في مشاطرة خبراتهم وأفكارهم على شبكة النقاش الإلكتروني التالية dgp–net@groups.undp.org المعدة لخدمة الممارسين في مجال الحوكمة الديمقراطية.

الأسماء المختصرة والتعريفات

نوع الجنس

نوع الجنس يعني الخصائص الاجتماعية المرتبطة بالذكور والإناث والعلاقات بين الرجل والمرأة والفتيات والفتيان، علاوة على العلاقات بين النساء والعلاقات بين الرجال. ويتم تنظيم هذه الخصائص والعلاقات اجتماعياً وتعلمها عن طريق التفاعلات الاجتماعية. وهي محددة من ناحية السياق/ الزمن وقابلة للتغير. يندرج مفهوم نوع الجنس في الإطار الاجتماعي والثقافي الأوسع. تشمل المعايير المهمة الأخرى للتحليل الاجتماعي والثقافي، الفئة الاجتماعية والعرق ومستوى الفقر والمجموعة الاتنية والعمر (مكتب الأمم المتحدة للمستشارة الخاصة للأمين العام للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة). يشمل مفهوم نوع الجنس ما المتوقع من صفات وقدرات والتصرفات المرّجحة للمرأة والرجل. يظهر مفهوم نوع الجنس، المطبق على التحليل الاجتماعي، كيفية بناء تبعية المرأة (أو سيطرة الرجل) من الناحية الاجتماعية. بالتالي، يمكن تغيير التبعية أو وضع حدٍّ لها. إن التبعية ليست محددة بيولوجياً كما وليست ثابتة للأبد (منظمة اليونسكو، في العام 2003).

العلاقات بين الجنسين

تعني العلاقات الاجتماعية بين الرجل، والمرأة، والفتيات والفتيان، التي تحدد كيفية توزيع السلطة بين المرأة والرجل والفتيات والفتيان، وكيف تترجم هذه السلطة في مراكز مختلفة في المجتمع. تختلف العلاقات بين الجنسين بحسب علاقات اجتماعية أخرى، مثل الفئة الاجتماعية، والعرق، والمجموعة الاتنية، إلخ. ستؤثّر هذه العلاقات بشكل كبير على تجارب الرجل أو المرأة على صعيد الإجراءات والمؤسسات كالدعاوى والمحاكم وكيفية تفاعلهم مع غيرهم من الأفراد ضمن هذه المؤسسات.

مراعاة المنظور الجنساني

«أنها عملية تقييم الآثار المترتبة على أي إجراء مخطط يتخذ بالنسبة للرجل والمرأة، بما في ذلك القوانين أو السياسات أو البرامج، في جميع المجالات وعلى جميع المستويات. وهي استراتيجية ترمي إلى إحالة هواجس المرأة، وكذلك الرجل وتجاربهما إلى بعد أساسي في عملية رسم وتنفيذ ورصد وتقييم السياسات والبرامج في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والمجتمعية كي يستفيد منها النساء والرجال على قدم المساواة وعدم إدامة التفاوت بينهما حيث أن الهدف النهائي هو تحقيق المساواة بين الجنسين» (المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، 1997).

المساواة بين الجنسين

تعني تساوي الحقوق والمسؤوليات والفرص بين النساء و الرجال والفتيات والفتيان. ولا تعني المساواة بأن تصبح النساء والرجال الشيء نفسه، بل أن حقوق النساء والرجال ومسؤولياتهم وفرصهم لا تتوقف على ما إذا ولدوا ذكوراً أو إناثاً. فالمساواة بين الجنسين تعني ضمناً أن تؤخذ بعين الاعتبار مصالح واحتياجات وأولويات كل من النساء والرجال. والاعتراف بتنوع المجموعات المختلفة من النساء والرجال. (المرجع: مكتب الأمم

الاسماء المختصرة

BCPR	Bureau for Crisis Prevention and Recovery	مكتب منع الأزمات والإنعاش
BDP	Bureau for Development Policy	مكتب السياسات الإنمائية
CEDAW	The Convention on the Elimination of All Forms of Discrimination Against Women	اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة
DEVAW	Declaration on the Elimination of Violence Against Women	إعلان القضاء على العنف ضد المرأة
DGG	Democratic Governance Group	فريق الحكم الديمقراطي
FSU	Family Support Unit	وحدة دعم الأسرة
GBV	Gender-Based Violence	العنف المرتكب على أساس نوع الجنس
ICC	The International Criminal Court	المحكمة الجنائية الدولية
ICTR	International Criminal Tribunal for Rwanda	المحكمة الجنائية الدولية لرواندا
ICTY	International Criminal Tribunal for the Former Yugoslavia	المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة
MDG's	The Millennium Development Goals	الأهداف الإنمائية للألفية
NGO	Non-Governmental Organization	منظمة غير حكومية
SADC	South African Development Community	الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي
UNDP	United Nations Development Program	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
UNIFEM	United Nations Development Fund for Women	صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة
UNODC	United Nations Office on Drugs and Crime	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

المتحدة للمستشارة الخاصة للأمين العام للقضايا الجنسانية والنهوض بالمرأة).

العدالة بين الجنسين

تعني التعامل العادل مع الرجل والمرأة. يفترض تحقيق هذا الإنصاف، اتخاذ إجراءات للتعويض عن المعوقات التاريخية والاجتماعية التي تمنع الرجل والمرأة من العمل على نفس قدم المساواة. العدالة هي وسيلة من أجل تحقيق المساواة (منظمة اليونسكو، في العام 2003).

التحليل حسب النوع الاجتماعي

تعني جمع المعلومات وتحليلها حسب الجنس. وبما أن الرجال والنساء يضطلعون بأدوار مختلفة في المجتمعات وضمن المؤسسات، مثل الشرطة والمحاكم. فمن الممكن أن تختلف تجاربهم ومعارفهم ومهاراتهم واحتياجاتهم. ويقوم التحليل حسب النوع الاجتماعي بتقصي هذه الاختلافات، كي تتمكن السياسات والبرامج والمشاريع من تحديد هذه الاحتياجات وتلبيتها. يسهّل تحليل المعلومات حسب الجنس أيضاً الاستخدام الاستراتيجي للمعرفة والمهارات التي يتمتع بها كل من الرجل والمرأة، والتي من شأنها تحسين بشكل كبير استدامة المبادرات الطويلة الأجل. (منظمة اليونسكو، في العام 2003).

المحايدة من حيث نوع الجنس

تعني الافتراض بأنّ المبادرات الإنمائية سيستفيد منها الرجل والمرأة على قدم المساواة، ما يؤدّي إلى عدم التحليل والتخطيط للعلاقات الاجتماعية بين الرجل والمرأة وعلى كيفية تأثير هذه العلاقات على تطوير البرامج.

العدل بين الجنسين

يعني "حماية وترويج الحقوق المدنية، والسياسية، والاقتصادية والاجتماعية على أساس المساواة بين الجنسين. يتطلّب ذلك اعتماد منظور جنساني بالنسبة للحقوق بحدّ ذاتها، كما وتقييم النفاذ إلى هذه الحقوق والعوائق أمام التمتّع بهذه الحقوق من قبل الرجل والمرأة، والفتيات والفتيان، ووضع استراتيجيات مراعية للفروق بين الجنسين من أجل حماية الحقوق وترويجها" (سبيز Spees، 2004). لا تندرج العديد من المسائل المتعلقة بجدول الأعمال الأوسع الخاص بالعدل بين الجنسين، في إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاص بالوصول إلى العدالة. لكنّ تعزيز وصول المرأة إلى العدالة أكان بشكل رسمي أو غير رسمي، يرمي إلى إزالة الحواجز الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية أمام المشاركة، كما هو محدد في جدول أعمال العدل بين الجنسين (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة والاتحاد الدولي للمساعدة القانونية، 2004).

العنف المرتكب على أساس نوع الجنس

إنّه تعبير شامل للدلالة على أي فعل مضرّ، يرتكب ضدّ أي فرد قسراً بالاستناد إلى هويته الاجتماعية كرجل أو امرأة (الأمم المتحدة، في العام 2005). عرّفت الجمعية العامة للأمم المتحدة العنف ضدّ المرأة في الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة لسنة 1993، على أنّه " أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس ينجم عنه أو يحتمل ان ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة، بما في ذلك التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء أوقع ذلك في الحياة العامة أو الخاصة " (الأمم المتحدة، في العام 1993).

> "نوع الجنس يعني الخصائص الإجتماعية المرتبطة بالذكور والإناث والعلاقات بين الرجل والمرأة والفتيات والفتيان، علاوة على العلاقات بين النساء والعلاقات بين الرجال."

مقدّمة

إن أن أهم العوائق التي تواجهها النساء في المجال السياسي هو غياب الوصول إلى الموارد المالية المتوفرة للحزب الذي ينتمين إليه .... بالرغم من التقدم المحرز على صعيد إشراك المرأة في السياسة، لم يندرج بعد المنظور الجنساني ضمن التمويل السياسي..."

–لورا فيلاسكيز – Laura Velasquez، كما تم ذكره في غرينر Griner وزوفاتو Zovatto، 2005، ص.43

تتصارع الديمقراطيات الحديثة مع واقع متناقض: نظرياً، من المفترض أن تكون الأنظمة السياسية الديمقراطية تمثيلية مما يمنح لكل شريحة من المجتمع، صوتاً في القرارات السياسية العامة التي تؤثّر على حياتهم. إلا أنه في الواقع، تحدد الموارد المالية أي صوت هو الأقوى والأكثر سماعاً. غالباً ما قد يعكس تمويل المؤسسات السياسية التمثيلية – لا سيما الأحزاب السياسية والانتخابات– عدم التوازنات الديمقراطية لا بل أنها قد تزيدها سوءاً.

يبرز هذا الأمر بوضوح على صعيد النقص في التمثيل العالمي للمرأة في المناصب الانتخابية. في حين أن عدد النساء في السياسة يرتفع بشكل ثابت، لا تزال النساء في العالم تشّكل فقط 17 بالمئة من المشرّعين، حوالى 14 بالمئة من الوزراء ونسبة محدودة من رؤساء الجمهورية أم الحكومة وفقاً لبيانات من الاتحاد البرلماني الدولي. يعود السبب بشكل جزئي إلى المال، أم النقص في المال.

كُتب الكثير عن زيادة مشاركة المرأة في السياسة، وقد انعكس ذلك في العديد من الالتزامات الوطنية والعالمية الخاصة بالمساواة بين الجنسين. قد تشّكل المشاركة السياسية للمرأة أساساً لتقدم حقوق المرأة ككل، إذ إنه ما ان ينوجد عدد كبير من النساء في المناصب – كحوالى 30% من المشرّعين في بلد ما كما هو متفق عليه بشكل عام – سيتمكّن من البدء بالتأثير على السياسة والقوانين بشكل عام، ومن الممكن أن يحرزن تقدماً على صعيد المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (راجع قائمة التحديدات المتعلقة بالقضايا الجنسانية في الصفحتين 4–3 للحصول على مقدمة سريعة حول المصطلحات الأساسية المتعلقة بالقضايا الجنسانية). من منظور أكثر

شمولاً، يعزز العمل من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين، الديمقراطية وينهض بالتنمية البشرية ككل..

اتخذت بعض البلدان اجراءات جديرة بالثناء لفتح المجالات أمام النساء، عبر إصدار قوانين لوضع حد للتمييز ووضع أنظمة الحصص لتخصيص مقاعد للنساء في البرلمان. إلا أنه لم يُقال أم يتم فعل الكثير في ما يتعلق بالدور الأساسي الذي تلعبه حملات التمويل في اكتساب النساء بشكل أكبر للمناصب الانتخابية. من جهة، للجهات القائمة التي تتمتع بالنفوذ، مصلحة في حماية تحكمها بالموارد. من جهة أخرى، يرتبط المال بشكل وثيق بالكلبية في السياسة التي تطوّرت في الديمقراطيات القائمة والناشئة. غالباً ما يُعتبر تأثيرها على أنه مفرط، أكان لناحية أنها تخلق ضغوطات عبر

المساهمات في الحملات أم لناحية شراء الأصوات. تقترح بعض البينات أن المرأة لا تزال بعيدة عن السياسة لأنها تنظر إليها كـ"لعبة قذرة".

يشكّل المال شرطاً مسبقاً للتنافس في معظم الأنظمة السياسية الحالية. إن تكاليف الحملات في العديد من البلدان متزايدة، بالرغم من أنه غالباً ما تستفيد النساء من موارد محدودة أكثر من تلك التي يستفيد منها نظرائهم من الرجال نتيجة أنماط التمييز الجنسي . بالتالي، يجب إيلاء الاهتمام لارتباط نوع الجنس بالتمويل الانتخابي. يشكّل تزويد النساء بمهارات اكبر لجمع الأموال ام تعديل القوانين الخاصة بتمويل الحملات من أجل تصحيح الفوارق الجنسانية، إجراءات تمهيدية ضرورية من أجل إحراز التقدم.

تقّدم هذه الوثيقة التمهيدية، التي تم إعدادها من اجل مستشاري سياسات وفريق عمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مقدّمة للمسائل المعرضة، كما أنه يتوافق والدعم الذي يقّدمه برنامج الأمم المتحدة الانمائي للمساواة بين الجنسين في إطار التنمية البشرية وللأنظمة والعمليات والمؤسسات الانتخابية الشاملة والنزيهة، بما انهما عنصران رئيسيان للتحوّل الديمقراطي والحوكمة الرشيدة.

التمويل السياسي هو مصطلح واسع. تحدد هذه الوثيقة التمهيدية خصوصيات التمويل من اجل تعيين المرشحين والحملات الانتخابية، كنقاط دخول مشتركة إلى الساحة السياسية التي يجدر التركيز عليها في أي نقاش حول زيادة مشاركة النساء. لا يفّرق كثيراً بين التمويل المرشحين والأحزاب، ويعود ذلك بشكل جزئي إلى أن الأنظمة السياسية متنوعة جداً ولأن نقطة انطلاق مناقشة موضوع النساء وتمويل عمليات الانتخابات هي نقص الموارد، بغض النظر عن مصدر الاموال.

من المهم الاعتراف منذ البداية بأن المعلومات والبيانات المتعلقة بالتمويل السياسي، غالباً ما تكون نادرة جداً، بالرغم من أن الموضوع قد بدأ يستحوذ على الاهتمام وقد تم الان إجراء عدد من الدراسات الرئيسية. تمت دراسة بعض المناطق، كاميركا اللاتينية، أكثر من غيرها إلا أن هناك عدد قليل من البحوث حول نوع الجنس والتمويل الانتخابي، لذا يجب استعمال هذه الوثيقة التمهيدية كدليل عام مع إيلاء انتباه شديد لحاجات وواقع البلدان على الأرض.

تشمل الوثيقة التمهيدية ستة أقسام، تم هيكلتها بحيث تتبع العملية النموذجية لدرس برامج برنامج الأمم المتحدة الانمائي وصياغتها. يبدأ القسم الأول باستعراض لتفويض برنامج الأمم المتحدة الانمائي على العمل على موضوع النساء والتمويل الانتخابي. يعدد القسم 2 بعض المصاريف التي تواجهها في النساء لتمويل الحملات – التي هي مشابهة ومختلفة عن تلك التي يتكبدها الرجال في الوقت ذاته. يتطّرق إلى توقيت التمويل بما ان بعض مراحل الحملات أكثر كلفة من غيرها. يناقش القسم 3 تأثير الأنظمة السياسية على التمويل الانتخابي، يليه عرض مقتضب لمسائل التمويل الحالية. يلّخص هذا القسم أيضاً الحواجز والفرص التي تواجهها النساء في زيادة وصولهن إلى أموال الحملات.

بما ان العلاقة بين السياسة والمال قد تكون مليئة بتعقيدات سياسية محتملة، يحدد القسم 3 الارشادات الأساسية الخاصة بتصميم البرنامج، بما في ذلك لوائح أسئلة لتوجيه عملية التقييم والتحليل. يحدّد هذا القسم أيضاً ما الذي يمكن ولا يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي فعله بصفته منظمة متعددة الأطراف كما يقّدم إرشادات اساسية لتصميم البرامج. في القسم 4، سيجد القراء أفكاراً حول نقاط الدخول إلى برامج تمويل عمليات الانتخابات للنساء. يشمل ذلك النظام السياسي، بما في ذلك إصلاح تمويل الحملات، إصلاح الأحزاب السياسية الداخلية، الحوافز والدعم المباشر.

1

التفويضات لعمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي على مسألة النساء والتمويل الانتخابي

وّقعت معظم البلدان على اتفاقيات دولية من أجل دعم المساواة بين الجنسين والمحافظة على حقوق النساء وتحسين سجل المشاركة السياسية، وقد كيّفت العديد من البلدان القوانين الوطنية وفقاً لهذه الاتفاقات.

أرسى الاعلان العالمي لحقوق الانسان الأسس للدعوة للمساواة بين الجنسين في المشاركة السياسية عبر الاعلان عن أنه يحق للجميع المشاركة في حكومة بلده ام بلدها. تتطّلب اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة من الأحزاب، "اتخاذ جميع الاجراءات اللازمة من اجل القضاء على التمييز ضد المرأة في حياة البلد السياسية والعامة".

> بموجب تفويضه، خبراته وعلاقاته الوثيقة مع النظراء الوطنيين، يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بحكم موقعه المثالي، النهوض بالمناقشة واتخاذ الاجراءات الخاصة بمسألة النساء والتمويل الانتخابي. فبذلك، سيساعد على سدّ الفجوات القائمة منذ وقت طويل التي في حال لم يتم سدّها ستستمر في إضعاف مبادرات الحوكمة الديمقراطية الأخرى، التقدم المحرز في المحافظة على حقوق النساء والسعي وراء مجتمعات أكثر عدلاً.

يعترف منهاج عمل بيجين للعام 1995 بأن الكلفة المرتفعة للانتاخبات التنافسية تشكّل إحدى العوائق التي تواجهها النساء في السياسة. يدعو هذا المنهاج إلى اتخاذ اجراءات تضمن المشاركة السياسية الكاملة للمرأة، بما في ذلك عبر مراجعة وتكييف مختلف آثار الأنظمة الانتخابية على المرأة. حديثاً، دعت الأهداف الانمائية للألفية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عبر تحديد هدفها الثالث كهدف المساواة بين الجنسين، واحد مؤشرات قياس التقدم نحو الهدف 3 هو نسبة النساء في المقاعد البرلمانية. بموجب تفويضه، خبراته وعلاقاته الوثيقة مع النظراء الوطنيين، يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بحكم موقعه المثالي، النهوض بالمناقشة واتخاذ الاجراءات الخاصة بمسألة النساء والتمويل الانتخابي. فبذلك، سيساعد على سدّ الفجوات القائمة منذ وقت طويل التي في حال لم يتم سدّها ستستمر في إضعاف مبادرات الحوكمة الديمقراطية الأخرى، والتقدم المحرز في المحافظة على حقوق النساء والسعي وراء مجتمعات أكثر عدلاً.

بصفته الرائد في العالم في مجال تقديم الدعم الانتخابي العالمي، يعمل برنامج الأمم المتحدة الانمائي في ظروف عديدة عبر تقديم أشكال عديدة من المساعدة. في بعض الانتخابات، لا سيما في البلدان ما بعد النزاعات، يساعد برنامج الأمم المتحدة الانمائي وغيره من شركاء الأمم المتحدة في تقريباً جميع نواحي العملية الانتخابية كطريقة لمساعدة البلدان على وضع أنظمة جديدة. في الديمقراطيات القائمة، أم في البلدان التي تشهد تحولاً مسالماً من المرجح أن يساعد برنامج ألأمم المتحدة الانمائي في عمليات انتخابية محددة اكثر، بالارتكاز على الأولويات الوطنية. يمكن للبرامج التي تهدف إلى دعم تمويل المرشحات من النساء أن تعمل في كلي البيئتين.

2

المسائل الجنسائية الرئيسية الخاصة بالتمويل الانتخابي

"سمعت عضوة في برلمان في بلد يقع في جنوبي أفريقيا أن المرشحين من الذكور في حزبها قد حصلوا على ثلاثة أضعاف ما حصلت عليه".

براين Bryan وبير Baer 2005، ص. 13–14

إن العدد المحدود لكن المتزايد للنساء في السياسة يدل على أمرين: 1) لا تزال النساء تواجه العديد من العوائق التي تعرقل مشاركتهن المنصفة في السياسة، و2) تجد النساء موارد من أجل دعم ترّشحهن. تنطبق كلا مجموعتا المسائل على التمويل الانتخابي. حتى الآن، اتُخذ عدد محدود من الاجراءات الملموسة لتحسين وصول النساء إلى التمويل، لكن قد ينتج الزخم عن الالتزامات العديدة بالديمقراطية والمشاركة السياسية للمرأة. يقّدم هذا القسم نقاشاً عاماً حول العوائق المحتملة التي تواجهها النساء، الكلفة التي تتكبدها النساء لدى القيام بالحملة وموارد الدعم المحتملة.

> إن العدد المحدود لكن المتزايد للنساء في السياسة يدل على أمرين: 1) لا تزال النساء تواجه العديد من العوائق التي تعرقل مشاركتهن المنصفة في السياسة، و2) تجد النساء موارد من أجل دعم ترّشحهن. تنطبق كلا مجموعتا المسائل على التمويل الانتخابي.

العوائق المشتركة التي تواجه مشاركة النساء

أنماط التمييز الجنسي: أحرزت النساء تقدماً هائلاً في العديد من المجالات خلال العقود الأخيرة، غير أن التمييز الجنسي لا يزال قائماً في كل مجتمع، وهناك في بعض الأحيان انتهاكات واضحة لحقوق المرأة. لا تزال النظرة إلى ادوار النساء – التي تم تحديدها في بعض الحالات بموجب أنظمة قانونية – تعتبر ان النساء غير مثقفات، لا يمكنهن امتلاك الأراضي، يكسبن أقل مما يكسبه الرجال، غير محميات من العنف وهلم جرّ. هذه الممارسات التمييزية تجعل النساء أقل تجهيزاً من العديد من الرجال للدخول إلى الحياة السياسية أم العمل فيها بفعالية.

العوائق النفسية: لقد قبلت النساء بالعديد من التحيّزات القائمة على أساس نوع الجنس الموجودة في مجتماعاتهن. قد يؤمنن بالقوالب النمطية القائلة بأن السياسة هي "لعبة الرجال"، أم قد يترددن في التنافس، ممارسة القيادة أم طلب المال لأن هذه التصرفات منسوبة عادة إلى الرجال.

غياب الرغبة السياسية: تملك جميع الأنظمة السياسية القدرة على تصحيح عدم التوازنات الجنسانية في المشاركة السياسية، أكان عبر آليات تمويل أكثر انصافاً ام غيرها من الوسائل. يثبت العدد المتزايد للبرلمانات التي تشغل فيها النساء أكثر من 30 بالمئة من المقاعد، ما يمكن فعله في هذا المجال. إلا أن التمييز الجنسي لا يزال يعوق الرغبة في التصرف. داخل الأحزاب، على سبيل المثال، قد يتم رفض المرشحات من النساء باعتبار أنهن عاجزات عن الفوز بالانتخابات – بالرغم من وجود العديد من الأدلة التي تثبت العكس.

غياب الشبكات: بشكل عام، لا تزال النساء يملكن علاقات محدودة بالشبكات الرسمية وغير الرسمية التي تؤثر على الحملات في العديد من البلدان. من المرّجح أن يكون لهن روابط أقل بمجموعات الأعمال والمجموعات المهنية التي تزوّد أموال الحملات، ومن المرّجح أكثر أن يتم استبعادهن من الشبكات التي يسيطر عليها الرجال داخل الأحزاب التي قد تساعد المرّشحين الجدد على اكتساب موطئ قدم عبر العلاقات والتمويل وغيرها من الموارد الأساسية.

شغل الوظائف: بعض الأنظمة تفّضل المرشحين الموجودين في المناصب وأغلبيتهم هم من الرجال.

الأمن: قد يكون تنّقل النساء في البلدان الناشئة من عدم الاستقرار، محفوفاً بالخطر أكثر من تنقل الرجال. قد تتكبد النساء نفقات أمنية إضافية، و/أو يجدن انهن عاجزات عن الوصول إلى الدوائر الانتخابية، وبالتالي إلى دعم مالي.

هشاشة الديمقراطية: في البلدان ما بعد النزاعات أم تلك التي تتخذ الخطوات التجريبية الأولى نحو الديمقراطية، قد يُعتبر تأمين المشاركة السياسية للمرأة على أنه اقل أهمية من تأسيس أنظمة سياسية جديدة وإجراء جولة اولى من الانتخابات. قد تكون الموارد الوطنية في هذه الحالات محدودة جداً، مما قد يصعّب النقاشات حول تمويل حملات الانتخابات. لقد قامت النساء بمساهمات رئيسية في عمليات السلام، وقد تخطين حتى مسألة حقهن في المشاركة. بصفتهن مرشحات، يمكنهن تعزيز رسائل الصلح، وتسليط الضوء على العوائق المحتملة التي في خلاف ذلك، قد يتم التغاضي عن معالجتها. قد يكون تشكيل مؤسسات سياسية جديدة، الوقت الأمثل لوضع أحكام خاصة بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك تلك المتعلقة بالتمويل الانتخابي، في إطار الممارسة الروتينية.

التكاليف التي تتكبدها النساء في إطار الحملات

للنساء بشكل عام، موارد اقتصادية أقل من تلك المتوّفرة للرجال (راجع الاطار 1 للحصول على مثل عن كيف يُترجم هذا الأمر إلى أنماط التمثيل). يكسب الرجال في العالم أكثر مما تكسبه النساء كما وتشغل النساء عدداً غير متناسب من الوظائف ذات الرواتب المتدنية وغير المحمية.، بما في ذلك في القطاع غير الرسمي واليد العاملة المهاجرة.

بالنسبة لبعض النساء، ستوازي تكاليف حملتاهن التكاليف المتكبدة من قبل الرجال، إلا ان دراسة أُجريت في كندا أظهرت أن المرشحات من النساء ينفقن أكثر مما ينفقه الرجال بحوال عشرة بالمئة. يعكس هذا الفارق في معدلات الانفاق بين المرشحين الذكور والاناث الفروقات في الأدوار الجنسانية، كالتكاليف التي يتعيّن على المرأة دفعها بسبب مسؤولياتها الأكبر في الاهتمام بالأسرة والأولاد، وحاجة المرأة إلى الانفاق أكثر من الرجل في محاولة لمنافسة شاغلي الوظائف من الرجال أم تخطي الاعتبارات السلبية حول قدرة المرأة على تأدية دور السياسية الناجحة.

تتقلّب التكاليف الانتخابية خلال مجرى جولة الانتخابات. تقترح معظم الأبحاث التي أُجريت حول النساء وتمويل عمليات الانتخابات، أن احد أكبر الحواجز التي تواجهها النساء هي تمويل عملية الفوز بتعيين. تتطلب تكاليف التعيين أن تأتي المرأة بأموال لبناء سمعتها والسفر وحضور اجتماعات الأحزاب وتشكيل فريق للحملة وتشكيل قاعدة انتخابية. بعد التعيين، قد يبدأ التمويل العام بالتدفق، ويزيد الدعم الحزبي وقد يجذب الظهور الأكبر موارد تمويلية إضافية. حققت منظمة اميركية Emily's List أم Early Money is Like Yeast (تساهم في زيادة المال)، نجاحاً كبيراً في دعم المرشحات من النساء في مرحلة ما قبل التعيين. (راجع الاطار 2).

تبيّن أمثلة من دول شرق بحر الكاريبي ان الدعم المبكر ليس حاجة عالمية بالضرورة. في هذه المنطقة، تُعتبر المراحل المبكرة من الانتخابات أقل كلفة لأن الانتخابات الأولية تجري على صعيد المقاطعة، حيث يبلغ عدد أعضاء الدائرة الانتخابية 500 شخص فقط (بارو–جيل Barrow–Giles 2005). يجب أن يشكّل تقييم المسائل المتعلقة بتوقيت الحملة، جزءاً من تحضير برنامج انتخابي مرّكز على المسائل الجنسانية. وتتمحور مسألة متعلقة بهذا الأمر حول إذا ما كان يجدر بالبرامج التركيز على الدعم القصير المدى في الأشهر أم الأسابيع المؤدية إلى انتخاب واحد أم اعتماد نهج أطول وأكثر شمولية.

الاطار 1: تنزانيا: مقاعد الدوائر الانتخابية مكلفة جداً

حدد برنامج الربط الشبكي بين الجنسين في تنزانيا كيف يؤثّر وصول المرأة المحدود إلى الموارد على خياراتها السياسية. حققت النساء في تنزانيا معدل نجاحاً في الانتخابات ما بين الأحزاب للمقاعد المخصصة أكبر من ذلك المتعلق بمقاعد الدوائر الانتخابية. في الانتخابات البرلمانية للعام 2000، كسبت النساء 12 مقعدا في الدوائر الانتخابية؛ 37 امرأة فزن بمقاعد مخصصة.

أشارت المقابلات التي أجريت مع نساء من أحزاب المعارضة إلى أن أكبر عائق كان تمويل الحملات. بالكاد استطاعت العديد من المرشحات تحمّل نفقات الحملات. شكّلت وسائل النقل مشكلة رئيسية في المناطق الريفية حيث يتوّزع السكّان. اختارت بعض المرشحات تنظيم الحملات الانتخابية من الباب إلى الباب التي تبيّن أنها تستغرق الكثير من الوقت ومحدودة الأثر.

المصدر: بالانتين Ballantine 2003

الاطار 2: ميزات المال المبكر

إن Emily's List وهي لجنة عمل سياسي أسستها ناشطة ثريّة في مجال حقوق المرأة تجمع وتوزّع المخصصات إلى المرشحات من الاناث في الولايات المتحدة. يجب أن تكون المرشحات عضوات في الحزب الديمقراطي كما يجب أن يدعمن حق المرأة في الاجهاض. ما أن يتم اختيارها، ستحصل المرّشحة على مبلغ من المال من أجل تقديم طلبها للتعيين، تليها تدفقات مالية ثابتة خلال حملتها.

تحرر العضوات في Emily's List شيكات للمرشحات الفرديات، تقوم المنّظمة بجمعها وتوزيعها إلى المرشّحة، متجنبات بذلك الحظورات حول المبلغ الذي يمكن عادة للجان العمل السياسي المساهمة به.

مع 100،000 عضوة، تُعتبر Emily's List إحدى أكبر الشبكات السياسية الأساسية في الولايات المتحدة، وقد منحت 11 مليون د.أ. خلال جولة انتخابات العام 2006. ساعدت في انتخاب 67 عضوة في الكنغرس، 13 عضوة في مجلس الشيوخ وثمانية حاكمات ولاية، كما تدّعي بأنها أهم مورد مالي للأقليات من النساء اللواتي يسعين للفوز بمقاعد فدرالية.

تشمل بعض المتطلبات الأساسية التي تحتاجها النساء من أجل توجيه استعمال التمويل:

- خطة مالية تحدد المهل والأهداف، وتربط النشاطات بالايرادات؛
- مشورة مالية، تشمل كيفية ضمان التقيد بمتطلبات الحزب أم القوانين الوطنية؛ و
- دعم لجمع الأموال من قبل محترفين و/أو أفراد محترمين في السلطة من أجل الوصول إلى الرعاة المهتمين.

يجب البحث عن الأموال من أكثر عدد مسموح به من الموارد، مع جمع معظم هذه الأموال قبل البدء بالحملة. قد تغّطي الأحزاب والمرشحين الأفراد المصاريف بنسب مختلفة، إلا أن المصاريف التي تواجهها النساء ستشمل بشكل عام بعض أم كل مما يلي:

- أدوات للحملة كالميكروفون والمنصة؛
- مواد للحملة كالكتيّبات وبطاقات العمل والملصقات ومنصّة للحملة؛
- فريق للحملة يملك قدرات إدارية، مالية، اتصالية وغيرها من القدرات.
- مشورة خبراء مستهدفة (خبراء استراتيجيات سياسية، مستشارون ماليون، ألخ)؛
- الموجبات تجاه الأحزاب و/أو ودائع الانتخابات
- التدريب (الخطابات العامة، جمع الأموال، صياغة الرسائل، ألخ)
- الملابس المهنية الملائمة؛
- رعاية الأطفال و/أو دعم الموجبات الأسرية الأخرى؛
- النقل (قد يستلزم الأمر إنفاق مبالغ نقدية ضخمة بشكل خاص في البلدان حيث البنى التحتية للنقل غير ملائمة والدوائر الانتخابية الريفية كبيرة)؛
- الأمن وفقاً للحاجة
- وسائل الاعلام، بما في ذلك البحث والرصد، انتاج المواد الصحفية، السعي وراء تأمين المقابلات، وشراء الوقت على وسائل الاعلام لبث إعلان إذاعي حول الحملات (غالباً ما يشكذل ذلك مصاريف مهمة في البدان النامية مع مجموعة واسعة من وسائل الاعلام)؛
- البحث وجمع البيانات حول القاعدة الانتخابية، المسائل المتعلقة بالحملات، المرّشحين الآخرين، ألخ؛
- اللقاءات مع الجمهور، القاعدة الانتخابية، المانحين، الخ (تشّكل هذه اللقاءات أحد اهم المصاريف في بعض البلدان)؛
- الوصول الاستراتجي إلى الجمهور عبر الظهور في الأحداث الرياضية والثقافية، التجمعات، ألخ و
- النشاطات الخاصة بيوم الاقتراع، كإرسال وكلاء إلى مراكز الاقتراع وتزويدهم بالمعلومات، والقيام بزيارات إلى مراكز الاقتراع وهلّم جر.

3

تاريخ الانجارات في ما يتعلق بالنساء وتمويل عمليات الانتخابات ضمن برامج برنامج الأمم المتحدة الانمائي

الاعتبارات السياسية والمؤسساتية في تمويل الحملات الانتخابية

يبدأ العمل على برنامج من اجل دعم المشاركة السياسية للمرأة عبر تحسين الوصول إلى تمويل الحملات، بفهم النظام السياسي والثقافي، ومختلف الطرق التي قد توّجه من خلالها الأموال نحو الدعم الانتخابي للأحزاب والأفراد. في حين أن حق المرأة في المشاركة السياسية يجب أن يكون الإطار الموّجه للبرنامج، سيساعد تحديد السياق السياسي على إظهار أفضل نقاط الدخول.

ستختلف هذه النقاط حسب تقاطع بعضها ام جميعها مع العوامل الخمس المحددة أدناه.

1- الأنظمة السياسية

تحدّد الأنظمة السياسية وتيرة وطبيعة الانتخابات، إذا ما كان المرّشحون سيتنافسون بصفتهم اعضاء في الأحزاب أم مرّشحين، جمع وإنفاق الأموال الانتخابية، وكميّة الأموال اللازمة.

> في حين أن حق المرأة في المشاركة السياسية يجب أن يكون الإطار الموّجه للبرنامج، سيساعد تحديد السياق السياسي على إظهار أفضل نقاط الدخول.

تملك أغلبية ديمقراطيات الآن نظام سياسي رئاسي، برلماني أم هجين. قد يكون في الأنظمة الرئاسية أحزاب منفصلة تسيطر على السلطتين التنفيذية والتشريعية، وانتخابات منفصلة للسلطتين. بيّنت دراسة للبلدان في قارة أميركا حيث تسيطر الأنظمة الرئاسية، أن الانتخابات الرئاسية تستحوذ على غالبية موارد الأحزاب والمرشحين. تذهب معظم الأموال إلى المرشحين أم دائرتهم الداخلية، بدلاً من بنية الحزب الرسمية.

في الأنظمة البرلمانية ، حيث يستحوذ حزب واحد على أغلبية المقاعد في البرلمان ويعيّن أيضاً رئيس الوزراء، قد يكون انضباط الحزب أكثر صرامة والسلطة السياسية مرّكزة أكثر ضمن هيئة سياسية واحدة.

2- الأنظمة الانتخابية

تنقسم الأنظمة الانتخابية إلى ثلاث فئات رئيسية: الأغلبية/الأكثرية، تمثيل نسبي ومختلط. تميل انظمة الأغلبية إلى تعزيز أحزاب قليلة وترّكز على ظهور المرّشحين الأفراد، مما قد يزيد من كلفة الحملات. في الولايات المتحدة على سبيل المثال، التي تتبع هذا النظام، تنفق الحملات بشكل هائل على الظهور في وسائل الاعلام. ما بين العام 1990 والعام 2000، تضاعف إجمالي التكاليف التي أنفقها المرّشحون على الانتخابات النيابية، وقد فاقت الـ560 مليون د.أ. (المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية2003).

ترتكز أنظمة التمثيل النسبي بشكل عام على لوائح المرّشحين المقّدمة من قبل الأحزاب، على أن تكون حصة الحزب في المقاعد النيابية بنسبة متناسبة مع حصته في التصويت الوطني. قد تقّلص أنظمة التمثيل النسبي التكاليف بالنسبة للمرشحين الأفراد عندما تكون الأحزاب السياسية مسؤولة عن تنظيم الحملات، وبالتالي معتبرة على أنها لصالح النساء اللواتي يواجهن عوائق في جمع الأموال. غير أن بعض انظمة التمثيل النسبي ترّجح تمثيل النساء اكثر من غيرها، كتلك التي تضمن أهمية كبيرة للأحزاب. قد تؤدي إضافة مقاعد في البرلمان وتخفيض عدد المقاطعات، إلى زيادة أهمية الأحزاب (Matland 2005). قد تفرض أنظمة التمثيل النسبي باللوائح المفتوحة، عوائق مالية لأنه يتعيّن على المرّشحين التنافس ضمن مقاطعاتهم (راجع الاطار 3).

تزيد الأنظمة الانتخابية ذات جولات التصويت المتعددة، تلقائياً التكاليف، وكذلك تلك التي تمنح وقت طويل قبل التصويت.

3- الأحزاب السياسية

بالرغم من أن بعض البلدان تمنع الأحزاب السياسية، إلا ان أكثر الممارسات شيوعاً هي تنافس مختلف الأحزاب السياسية ضمن نظام انتخابي، وهي تمثّل القنوات الرئيسية لتعزيز التمثيل السياسي، وغالباً لجمع وتوزيع الأموال الانتخابية. في معظم الديمقراطيات، هناك حزبين ام أكثر، وبعض الديمقراطيات تملك حزباً واحداً تّعبر ضمنه بعض المجموعات أم الفصائل عن مصالحها المختلفة. لقد شكّل تكاثر الأحزاب مشكلة في الديقراطيات الناشئة – في أوقات يرتفع فيها العدد

الاطار 3: الجمهورية الدومينيكية: ظهرت قوانين الحصص مقابل اللوائح المفتوحة

وافقت الجمهورية الدومينيكانية على منح حصة 33 بالمئة للنساء في غرفتي الكونغرس ومجالس المدينة. غير أن المنبر لتسمية المرّشحين غيّر نظام اللوائح المغلقة إلى لوائح مفتوحة مع تصويت تفضيلي، كغيرهم من المرّشحين، تعيّن على النساء خوض انتخابات مكلفة لتأمين الأصوات في مقاطعاتهن مما جعل قوانين الحصص غير فعالة. تضاعفت نسبة تمثيل المرأة في مجلس النواب منذ العام 1990، إلا أنها بحلول العام 2005 بالكاد تجاوزت الـ17 بالمئة. في مجلس الشيوخ، حازت النساء على حوالى 6 بالمئة من المقاعد.

المصدر منظمة الدول الأميركية 2003

إلى المئات. قد تستحوذ هذه الأحزاب وتقّسم الموارد، من دون أن تقّدم بالضرورة مكاسب على صعيد الفعالية أم التمثيل.

قد تنتج الأنظمة ذات الانتخابات ما بين الأحزاب طلبات إضافية على الموارد.

4- تحديد خريطة للمشهد السياسي

تشمل المعلومات الأساسية الخاصة بتصميم برنامج تمويلي، معرفة ما هو موقع البلد في دورة الانتخابات، وفهم التوزيع الحالي للنفوذ، بما في ذلك أي من الأحزاب ممثّلة في البرلمان، أي منها يسيطر على المواقع القيادية المهمة، وأي منها تملك روابط قوية مع مصالح القطاع الخاص ذات النفوذ.

من المهم أيضاً فهم المسائل التي تؤثّر على ممارسات وثقافة الحوكمة. منذ متى والبلد يُعّد ديمقراطياً؟ أهناك من فجوات مهمة على صعيد القدرة على الحكم؟ إلى أي درجة النفوذ السياسي مركزي؟ هل الفساد منتشر؟ أهناك مساحة للحوار السياسي الناشط والتقدمي؟ هل منظمات المجتمعات المدني ناشطة ومرّحب بها؟ أتقوم وسائل الاعلام بدور الوكالات الحارسة أم العكس؟ كيف ينظر الجمهور إلى فعالية الحكومة؟

قد يتم العمل على العديد من المسائل على الصعيدين المحلي والوطني. ستحتاج البلدان التي تمّر بأزمات، اكانت ناتجة عن نزاع أم صعوبات سياسية خارجية أم كارثة طبيعية، إلى اعتبارات إضافية. وّفرت الدول في مرحلة ما بعد النزاع، فرصاً للاصلاح السياسي الفعال، بما في ذلك بطرق تزيد المشاركة السياسية للمرأة. لكن هذه الأوضاع قد تكون حافلة بالمحازبية كما قد تتطلب مناورات ماهرة من أجل تجنب زيادة عدم الاستقرار. إن تمويل عمليات الانتخابات هو مسألة حساسة بشكل خاص لأنه يستهلك المال (الذي غالباً ما يكون شحيحاً)

(للمزيد من المعلومات، راجع القسم 3 حول ما الذي يمكن وما لا يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي فعله).

5- وضع الاقتصاد

يؤثّر الوضع الاقتصادي على كمية ومصادر التمويل الانتخابي. قد تملك البلدان الثرية قدرة أكبر لبرامج التمويل العام (راجع الأموال العامة والخاصة في الصفحة 17). تتدّفق الأموال الخاصة بسهولة أكبر من قطاع خاص يعمل بشكل جيد. تتعلق المسائل الأخرى بالنشاطات الاقتصادية غير الرسمية ام غير القانونية، التي تقوم بمساهمات كبيرة في بعض الاقتصادات. في غيانا على سبيل المثال، يزيد تدّفق عائدات المتجارة بالمدخرات الآتية من كولومبيا وغيرها من بلكان أميركا اللاتينية المجاورة، المنافسة لتولي النفوذ السياسي (براين Bryan وبير Baer 2005).

تمويل الحملات: العناصر الأساسية

"أعلن عضو في برلمان دولة غانا أن "قانون الأحزاب السياسية ينطوي على مفارقة تاريخية و لا يليه قانون آخر. إن الأموال اللازمة من اجل الحملات ضخمة جداً بحيث أصبحت الأحزاب تتكّل على مصادر إيرادات غير مفشى عنها. لو تم تطبيق القوانين الخاصة بالأحزاب، لكان تمت معاقبة معظم الأحزاب السياسية في البلد."

براين Bryan وبير Baer 2005، ص. 20

الاطار 4: قارة أميركا:

الأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع تكاليف الحملات

بالرغم من عدم وجود بيانات حاسمة وشاملة وكميّة حول انفاق الأحزاب السياسية على الحملات (في معظم أنحاء قارة أميركا)، اشار معظم الخبراء الذين شاركوا في الدراسة إلى زيادة الانفاق على الحملات. تعود هذه الزيادة إلى العوامل التالية، من بين عوامل أخرى:

- نمو السكان وحاجة الأحزاب السياسية إلى إيصال رسالتهم إلى الملايين من الناخبين، مما يحتم عليهم استثمار مبالغ هائلة في الاعلام الالكتروني.
- زيادة القنوات التلفزيونية في جميع بلدان أميركا اللاتينية. وفقاً لتقرير التنمية البشرية للعام 1997، كان هناك 200 قناة تلفزيونية لكل1،000 مواطن في أميركا اللاتينية في العام 1997. بحلول العام 2000، أفاد البنك الدولي عن وجود 225 قناة تلفزيونية لكل 1،000 مواطن. حوّلت هذه الزيادة التلفزيون إلى وسيط مثالي لبث الرسائل السياسية، لا سيما خلال الحملات الرئاسية.
- إن التغّير الذي طرأ على طريقة تنظيم الحملات الانتخابية في المنطقة، جاعلاً إياها متشابهة بشكل متزايد مع النموذج المتّبع في الولايات المتحدة، منح التسويق الانتخابي واستطلاعات الرأي والمستشاري المسؤولين عن تحسين صورة المرّشح وخبراء الانتاج، دوراً حاسماً في الجهود المبذولة من اجل الوصول إلى الناخبين.

تكاليف الانتخابات: ان انتشار الديمقراطية جعل الانتاخبات ظاهرة سائدة في العالم. في حين أن دراسة أجرتها المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي أظهرت أن الكلفة الاجمالية للانتخابات قد تنخفض مع زيادة خبرة البلدان في إجرائها ومع وضع البلدان للبنى التحتية كلجان الانتخابات، أصبح دور المال في تنظيم الحملات يشكّل احد المخاوف المتزايدة.

لا تتوّفر أرقام كثيرة من أجل قياس كمية إنفاق الأحزاب والمرّشحين – ويعود ذلك بسبب جزئي إلى تردد السياسيين في الافصاح عن هذا النوع من المعلومات. تفترح الأدلة، أن النفقات تتزايد بشكل دراماتيكي في بعض الحالات (راجع الاطار 4). في بعض البلدان، ارتفعت التكاليف الاعلامية بشكل ملحوظ، في حين تواجه بعض البلدان الأخرى لافعاليات مكلفة كالفساد أم غياب البنى التحتية الضرورية من أجل الوصول بسهول إلى الدوائر الانتخابية.

تختلف الحملات المحلية والوطنية في ما يتعلق بالحاجة إلى السفر واستعمال وسائل الاعلام والتفاعل مع الدوائر الانتخابية، من بين مسائل أخرى. يُرجى العودة إلى الاطار 6 في نهاية هذا القسم للحصول على وصف للتكاليف والممارسات الانتخابية في عدد من البلدان.

تأثير المال: يشكّل تمويل الحملات جزئاً شرعياً من الانتخابات، لكنه قد يعكس ويضّخم العجز في الديمقراطية، لا سيما عندما تسيطر عليه بعض المصادر ذات النفوذ. يؤدي هذا الأمر إلى ساحة منافسة غير متكافئة حيث لا يمثل السياسيون المختارون الأشخاص الذين انتخبوهم، وتميّز قرارات السياسة العامة بعض المجموعات عن غيرها.

يمكن إيجاد هذه الحالة في البلدان التي تحوّلت من نظام الحزب الواحد إلى النظام المتعدد الأحزاب، حيث غالباً ما استعملت الأحزاب الحاكمة موارد الدولة من اجل تعزيز موقعها وتهميش الحركات السياسية البديلة. تظهر هذه الحالة أيضاً عندما تستعمل الشركات والأفراد الأثرياء مواردهم الخاصة من أجل ممارسة ضغط مفرط على النظام السياسي. أظهر استعراض حديث للتمويل السياسي في 22 بلداً (المال في السياسة، براين Bryan وبير Baer 2005) أن الشركات أم الأفراد الأثرياء شكّلوا ثاني أكبر مصدر لتمويل الأحزاب السياسية، بعد المصادر الروتينية المتعلقة بالأحزاب، كالاشتراكات وجامعي الأموال، وقبل التمويل العام والفردي.

أفاد نصف الأشخاص الذين شملهم المسح أن المال الصادر عن قطاع الأعمال يمارس تأثيراً سلبياً على الحياة السياسية في بلدهم.

> غالباً ما يُعتبر التمويل العام وسيلة لتسوية ساحة المنافسة وتقليص تكاليف الانتخابات ووضح حد للفساد وزيادة المراقبة. قد تكون الأموال الخاصة مهمة للتعويض عن نقص الموارد العامة

أظهر المسح أنه على المرّشحين تمويل حملاتهم بشكل كبير. نتيجة لذلك، لا سيما في البلدان حيث ترتفع تكاليف الانتخابات، هناك ثلاثة انواع من المرشحين تصبح شائعة أكثر فأكثر: الأفراد الأثرياء الذين يسعون إلى تبوء المناصب من أجل النهوض بمصالحهم الخاصة؛ المرّشحين الذين يموّلهم الأفراد الأثرياء بصفتهم وكلاء عنهم؛ والمرّشحين الذين يقترضون الأموال. غالباً ما ينتهي الأمر بمرشحي الفئة الثالثة بالافلاس، وما أن يفوزوا بمقعد قد لا يملكوا أي موارد متبقية من اجل خدمة دائرتهم الانتخابية.

صرّح قائد حزب كيني بأنه "من أجل التسمية، قد تحتاج إلى إنفاق 90% من مالك الخاص... وفي حال خسرت التسمية، ستعاني لوقت طويل. غالباً ما ينتهي الأمر بالمرشحين ببيع منازلهم، سياراتهم وغيرها من الممتلكات من اجل تسديد الديون المتكبدة نتيجة الحملة" (براين Bryan وبير Baer، 2005، ص.13)

الأموال العامة والخاصة: تختلف قوانين وممارسات التمويل الانتخابي، إلا أنه يوجد فئتان واسعتان من الأموال: العامة والخاصة. قد ينّص القانون على فئة منهما أم مزيجاً من الاثنتين. بعض التغيرات الاقليمية جلية. في شرقي آسيا، يُتوّقع أن تربط الموجبات المالية المرشحين ودوائرهم الانتخابية. أصبحت الاعانات الحكومية مهمة في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، لكنها ليست بأهمية الهبات الخاصة. تفّضل أميركا اللاتينية الاعانات الحكومية النقدية لمكافحة المساهمات غير الشرعية، ويمنع أكثر من 70 بلداً في المنطقة المساهمات الأجنبية. غالباً ما يمكن للمرشحين في أفريقيا جمع المال من المانحين الأجانب كما انهم يحصلون عل بعض الأموال العامة والاستثمارات التجارية – ليس مستبعداً أن "يملك" مرّشح ما حزباً بصفته رجل أعمال (International IDEA، 2003 غرينير Griner وزوفاتو Zovatto 2005)

قد يأخذ التمويل العام شكل مساهمات مالية مباشرة أم خيارات أخرى غير مباشرة كالبث المجاني على على قنوات التلفاز والراديو. قد يشمل حوافز كالتخفيضات الضريبية أم منح من أجل تحفيز العضوية الأساسية. قد توّجه الأموال نحو نشاطات محددة، كبناء القدرات المستخدمة لتنظيم الحملات أم المطّبقة على النفقات التشغيلية. يمكن تخصيصها بطرق مختلفة، كالادلاء بالأصوات أم التمثيل البرلماني، عبر توزيع مبالغ متساوية أم عبر مجموعة من الطرق.

تشمل مصادر التمويل الخاصة الهبات من الأفراد والمنظمات، الشركات أم الاستثمارات التي تديرها ألأحزاب ومصادر غير شرعية. هناك حجج مناصرة ومناهضة للتمويل العام والخاص – بالرغم من ان البينات تشير إلى أن حد معيّن من التنوّع في التمويل هو أفضل ما يدعم تقليص التفاوتات – بما في ذلك لناحية التمييز الجنسي (راجع الاطار 5 للحصول على النتائج المختلطة لمبادرة تمويل عامة واحدة في الولايات المتحدة).

الاطار 5: الولايات المتحدة: المزيد من النساء يتوّجهن نحو الدعم العام

أظهرت دراسة أُجريت في الولايات المتحدة بأن النساء مرجحات أكثر من الرجال للاستفادة من برامج التمويل العام. بالتالي، قد يساعد التمويل العام على توسيع مجموعة المرّشحين للانتخابات. وأظهرت دراسة أخرى أُجريت في ولايتين تقدمان تمويل عام بأن النتائج النهائية لم تكن واضحة. في ولاية واحدة، ارتفع عدد النساء اللواتي فزن بمقعد في المجلس النيابي في انتخاب واحد ثم ما لبث هذا الرقم أن انخفض. في الولاية الأخرى، انخفضت في الواقع نسبة النساء

غالباً ما يُعتبر التمويل العام أداة لتسوية ساحة المنافسة، تسمح بتخفيض تكاليف الانتخابات والفساد وتزيد الرقابة. يمكن ربطه باعتبارات متعلقة بالمصلحة العامة كالحاجة إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة. من بين الحجج التي تدعم التمويل العام للأحزاب هو أنه يتعيّن على الدولة ضمان توّفر الموارد للأحزاب لادارة وتنظيم الحملات بما أنها تلعب دوراً حاسماً في معظم الأنظمة الديمقراطية التمثيلية.

تشمل المخاوف المتعلقة بالتمويل العام احتمال وجود أعباء تكاليف إضافية في البلدان حيث الموارد العامة هي أصلاً محدودة. لا يزال يمكن أيضاً إساءة استعمال التمويل العام من قبل مصالح مكتسبة من اجل استبعاد الحركات السياسية الجديدة، كما انه قد يشّجع المركزية وعدم الاتصال بالدوائر الانتخابية عبر جعل الأحزاب أقل اعتماداً على المساهمات الفردية.

قد تكون الأموال الخاصة مهمة في التعويض عن العجز في الموارد العامة. قد ترّسخ العلاقات بين الأحزاب والدوائر الانتخابية كما قد تدعم المرّشحين المستقلين الذين لن يكونوا مؤهلين للحصول على الأموال العامة التي توّزعها عادة الأحزاب في ما بينها. لقد برهنت الأموال الخاصة أنها مهمة بالنسبة للمجموعات، بما في ذلك النساء اللواتي بخلاف ذلك سيتم اسبعادهن من العمليات والموارد السياسية لا سيما عندما يمكنهن تشكيل شبكات قوية لتوليد الموارد.

تشمل سلبيات الأموال الخاصة، مراقبة محدودة واحتمال الفساد، تأثير سياسي محرّف وارتفاع تكاليف تمويل الحملات.

إدارة التمويل: لقد أظهر انعدام الشفافية في إدارة تمويل عمليات الانتخابات، أكانت من قبل مرّشحين فرديين أم أحزاب، أنه يشكّل مشكلة رئيسية، إذ إنه يعزز النظرة العامة إلى السياسية كشركة لكسب الأموال تعوق اشراك المواطنين العاديين في الخطابات السياسية الديمقراطية، بما في ذلك عبر المساهمات في الحملات التي قد تدعم المرّشحين السياسيين الأكثر تمثيلاً.

التعتيم قد يكون متعّمداً: يشكّل عدم الافشاء عن الموارد بشكل دقيق ومسك سجلين وهيكليات التمويل المتوازية وتنوّع المساهمات، ممارسات مشهورة في العديد من البلدان. قد تسمح الأحزاب التي تفتقر إلى الديمقراطية الداخلية لبعض الأفراد باتخاذ جميع القرارات المتعلقة بالمال. في بعض الحالات الأقل خطورة، قد تفتقر الأحزاب بكل بساطة إلى الخبرة في ارساء أنظمة إدارة مالية.

أظهر مسح المال في السياسة أن اقل من ثلث الأشخاص المشمولين في المسح أفادوا بأن حزبهم يملك نظاماً لادارة أموال الحزب؛ وقد افاد عدد أقل بأن حزبهم يملك نظام تدقيق. أظهرت دراسة لوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والمؤسسة الدولية للنظم الانتخابية بأنه من بين 118 بلد، أقل من الثلث يملك قوانين خاصة بالافصاح المالي من شأنها تشجيع الشفافية (وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة 2003).

القوانين الخاصة بتمويل العمليات الانتخابية: تقّدم القوانين التي ترعى تمويل العمليات الانتخابية فضلاً عن آليات التطبيق، إطاراً مهماً وغالباً ما تتوّزع إلى أربعة فئات: متطلبات الافصاح، حدود الانفاق، القيود على الهبات والتمويل العام. إلا أن غالباً ما يعرقل التطبيق، التحديات كالموارد المحدودة وتحميل اللجان الانتخابية فوق طاقتها وثقافة الافلات من العقاب.

الحصص: أرست بعض البلدان الآن أنظمة الحصص لضمان حصول المرأة على بعض التمثيل السياسي على الأقل. لقد رفعت أنظمة الحصص هذه بشكل ملحوظ عدد الممثلات من النساء (راجع الاطار 7). إذا كان مستوى معيّن من تمويل العمليات الانتخابية يشكّل شرطاً مسبقاً للفوز بالمقاعد، قد تساعد زيادة وصول المرأة إلى الموارد في ملء الحصص.

الاطار 6: ممارسات من اربعة بلدان: كيف يتم إنفاق المال؟

بنغلادش: غالباً ما يقوم المرّشحين في بنغلادش بانتهاك الحدود الخاصة بالانفاق. يتم تسجيل العاملين في الحملات على أنهم «متطوّعين» وتُعتبر الملصقات على أنها «مرعية من قبل الشعب». تكشف التقارير المالية المرفوعة عادة عن جزء صغير – تكاليف بعض الاجتماعات والملصقات– مما يتم إنفاقه في الواقع.

بما انه يُتوقع من المرّشحين تمويل حملاتهم الخاصة، يجب أن يتمتّعوا بمصادر ايرادات مستقلة. هم عادةً يعتمدون على أموالهم الخاصة، لكنهم قد يحصلون أحياناً على أموال أم قروض من الأصدقاء أو العائلة. أفاد الأشخاص التي أُجريت مقابلة معهم، أنه إن لم يكن المرّشح ثرياً بصفة مستقلة أم رجل أعمال، سيقبل/تقبل المساهمات من رجال الأعمال والصناعيين.

تشّكل العلاقات مع القاعدة الانتخابية كلفة مهمة بالنسبة للمرَشح. يتعيّن على جميع المرّشحين توظيف أشخاص يقومون بشراء الأصوات، تنظيم الأحداث وبناء الشبكات مع الراعين المحليّين. فضلاً عن ذلك، يتعيّن على المرّشحين إنفاق الأموال على الهدايا والهبات التي يتّم توزيعها على الناخبين والراعين المحليين.

بلغاريا: إن معظم مبالغ تمويل الحملات صادرة عن الهبات الخاصة وهبات الشركات. لا تشترط الأحزاب بشكل عام، ان يساهم المرّشحون في حملاتهم، بالرغم من ان معظمهم يقومون بذلك. شعر أكثرية المرّشحين أن مبلغ المال الشخصي المتبرّع به لم يؤثر على موقعهم في لائحة الحزب؛ غير أن احد النواب السابقين أقّر أن حزبه طلب مساهمة بقيمة 5،000 ليف بلغاري من المرّشحين الذين احتلوا المراكز الأولى الخمس في لائحة الحزب.

تُعتبر عمليات شراء الأوقات المخصصة للاعلانات المتعلقة بالحملات في وسائل الاعلام على أنها تشكّل أهم النفقات في إطار الحملة. أشار العديد من الأشخاص المشمولين بالمسح إلى أن نفقات الحملات تعتمد بشكل كبير على مدة الحملة، كما ورّحبوا بفترة الحّملة المقلصة إلى ثلاثين يوماً بدلاً من خمس وأربعين.

البيرو: إن المرّشحين مسوؤلون أولاً عن تأمين تمويلهم الخاص. غالباً ما يتحتّم عليهم استدانة قروض شخصية من المصارف وبيع أملاكهم الخاصة من اجل تغطية نفقات الحملات. تقّدم معظم الشركات مباشرة مساهمات إلى الأحزاب إلا أن عدداً قليل يختار تجّنب هيكلية الحزب وتقديم مساهمات نقدية مباشرة إلى المرّشحين. في الحالتين، تتم المساهمات من دون الافشاء عن الأسماء ومن دون الحصول على إيصالات. يعتمد المرّشحون على عائلاتهم وأصدقائهم في المناطق لمساعدتهم على تمويل حملاتهم.

بشكل عام، يُنسب معظم الانفاق الخاص بالحملات إلى السفر والتكاليف اللوجيستية والتشغيلية المتعلقة به، كالوقود والطعام والمركبات الآلية. في العديد من المقاطعات الريفية، يتعيّن على المرّشحين قطع مسافات كبيرة ومساحات وعرة للوصول إلى دوائرهم الانتخابية. أفاد احد الأشخاص الذين أُجريت مقابلة معهم أن النقص في الموارد والصعوبات اللوجستية سمحت له بتنظيم حملة في خمسة مقاطعات فقط من بين 11 مقاطعة في إقليمه. غير أن نسبة مهمة من الأشخاص المشمولين بالدراسة، الذين ينظّمون حملات في مناطق ريفية، أشاروا إلى أنهم ينفقون معظم مواردهم على الموارد المتعلقة بوسائل الاعلام كمناشير الحملات والكتيّبات والملصقات والاعلانات على الطرقات وعلى الراديو.

زامبيا: أفاد معظم الأشخاص المشمولين بالدراسة إلى أنه قد يُعرض المال على الناخين. يمكن بيع الأصوات بقيمة تتراوح بين 5،000 و50، 000 كواشا كما وأن المرّشحين يدفعون لوكلاء الاقتراعات التابعين لهم، ويشتلم كل وكيل عادةً على حوالى 20،000 كواشا. يتعيّن على المرّشحين إنشاء مكاتب دوائر انتخابية لفريق العمل بحيث يضمنون وجودهم المستّمر في المنطقة خلال الحملة. تُفتح المكاتب على صعيدي المقاطعة والاقليم ويتمركز موّظفو الحزب في كل محطة انتخابية. كما أنه لأمر تقليدي منح صدقات للمسؤولين.

لا يحّق للأحزاب السياسية في زامبيا الحصول على أي تمويل حكومي ويجب عليهم السعي لجمع الأموال من مصادر بديلة. يشّكل بيع بطاقات العضوية أحد الالمصادرموارد. كما أن الأحزاب تميل للحصول على أموال من مجموعات المصالح المحليّة والخارجية والحكومات الأجنبية، بالرغم من أن عادة ما تكون هذه الأموال محدودة جداً. تضم الأحزاب أيضاً على جامعي أموال مختلفين. غالباً ما يقوم قياديي أحزاب المعارضة بتمويل أحزابهم السياسية. لذا، تستّمر الأحزاب السياسية المعارضة ما دام قائد الحزب قادر على تمويل حزبه/ها. تشمل مصادر التمويل الأخرى، الهبات من متّمني الخير والشركات. يّحد وضع الاقتصاد السيء من قدرة المرّشحين على تمويل حملاتهم.

المصدر: تم تكييفه من براين Bryan وبير Baer، 2005

الاطار 7: الأرقام ترتفع - ببطء

وفقاً لـ الاتحاد البرلماني الدولي، يملك 111 بلد الآن نوعاً من انظمة الحصص. في حين أنه لا يتم دائما تطبيق الحصص، أظهرت دراسة لالاتحاد البرلماني الدولي أُجريت يف بداية العام 2006، أن معظم البلدان العشرين التي تمثّل فيها النساء 30% من البرلمانيين، كان لديها نوع من نظام الحصص. حّققت تقدماً مهماً في أفريقيا وأميركا اللاتينية. وفقاً للاتحاد البرلماني الدولي، يعود هذا التقدم إلى اعتماد برامج عمل إيجابية. تملك رواندا على سبيل المثال، أعلى نسبة نساء في برلمان أي بلد – أي حوالى 50 بالمئة.

مصدر: الاتحاد البرلماني الدولي 2006

الإطار 8: الأحكام القانونية الخاصة بالموارد في قارة أميركا

يدعو قانون كوستا ريكا للعام 1990 الخاص بتعزيز المساواة الاجتماعية للمرأة، الأحزاب السياسية لزيادة عدد المرّشحات، وتخصيص أموال لتديب المرأة وتعزيز مشاركتهن. تشير الآن جميع قوانين الأحزاب السياسية إلى المساواة بين الجنسين وتخصيص الأموال للتنمية السياسية للمرأة. التزمت العديد من الأحزاب بتخصيص نسبة معيّنة من ميزانيتها المخصصة للتدريب، إلى النساء.

في الباناما، ينّص القانون 60 من قانون الانتخابات بأن تستعمل الأحزاب على الأقل 25 بالمئة من الأموال العامة من اجل تعزيز القدرات، على ان تخصص 10 بالمئة منها إلى النساء.

يسمح قانون الانتخابات للعام 1974 في كندا بادراج نفقات العناية بالأولاد ضمن النفقات الشخصية التي يخصصها مرّشح لحملة، لكن ليس لعملية التسمية الأساسية. اقترحت اللجنة الملكية في كندا التي تشدد على العبء غير العادل الخاص بالعناية بالأولاد الواقع على عاتق العديد من النساء، تقديم خصومات ضريبية للمصاريف المتعلقة بالتسمية.

المصدر: غارسيا كيسادا Garcia Quesada 2005 وبالانتيان Ballantine2003

الاطار 9: السلفادور: أموال خاصة لعضوات الأحزاب

في السلفادور، يرسل حزب Frente Farabundi Marti para la Liberacion National، الأموال من ميزانية الحزب إلى الوزارة الوطنية للمرأة، التي تستعمله لجمعياتها الوطنية لنساء الأحزاب والتدريبات والمشاورات مع النساء. كما أن الحزب خصص أموالاً لتدريب العضوات التابعات له. تعاونت بعض نساء حزب FMLN مع قطاع الأعمال لجمع الأموال للمرشحات.

المصدر: غارسيا كيسادا Garcia Quesada، 2005

القوانين الخاصة بالتمويل: حاز التمويل السياسي على أهتمام أقل من ذلك المولى لنظام الحصص، إلا أن عدداً قليلاً من البلدان اعتمد قانوناً للمساعدة على توجيه الموارد إلى النساء. شملت الآليات المستخدمة التخفيضات الضريبية، تخصيصات لتغطية نفقات الحملات وإرشادات حول استعمال الأموال العامة (راجع الاطار 8).

القوانين الخاصة بالأحزاب: التزمت بعض الأحزاب السياسية بالمساواة بين الجنسين، بما في ذلك اعتماد حصص داخلية أم تخصيص أموال للنساء. في أميركا اللاتينية، دفع الاعتماد المنتشر للحصص بعض الأحزاب، إلى تخصيص أموال للنساء. في أميركا اللاتينية، دفع انتشار اعتماد نظام الحصص بعض الأحزاب لتخصيص أموال من اجل تزويد المواطنين بالمعلومات حول الحصص، وذلك في إطار ميزانياتها المخصصة لتعليم الناخبين، ولدعم تشكيل لجان النساء للحزب. تنّص بعض الأحزاب الآن على تخصيص نسبة معيّنة من الموارد للنساء (راجع الاطار 9).

الحركات النسائية: في كل انحاء العالم، شكّلت النساء مجموعات نسائية وحركات المجتمع المدني، وقد دعت البعض منها للدفاع عن المشاركة السياسية للمرأة. و لم تبرز مسألة التمويل كثيراً. يمكن لهذه المجموعات تقديم الخبرة حول ما الذي تريده النساء المرشحات وتحتجنه؛ قد تستفيد أيضاً من الدعم لتعزيز القدرات، الموارد الاضافية، المعلومات حول النشاطات الجارية في غيرها البلدان وفرص تطوير الشبكات.

طلب الديمقراطية: طالبت الجماعات الأساسية وبعض الشخصيات السياسية بشكل متزايد بتحقيق ديمقراطية شاملة، وهو هدف لا يمكن تحقيقه من دون النساء.

برنامج الأمم المتحدة الانمائي وبرامج التمويل الانتخابي

يشكّل التمويل الانتخابي مسألة مثيرة للجدل، حتى ولو كان الهدف زيادة المشاركة السياسية للمرأة. بصفتها منّظمة محايدة متعددة الأطراف، يتعيّن على برنامج الأمم المتحدة الانمائي التعامل بوعي وعناية مع برامج التمويل الانتخابي:

يجب:

- ألا تعتبر كمنظمة تحاول التأثير على السياسات الوطنية
- ألا تقدم الدعم المالي المباشر بحيث يُعتبر على أنه هبات سياسية؛ أم
- ألا تدعم تمويل النشاطات التي تتعارض والقوانين الوطنية أو المعايير الدولية الأساسية الخاصة بالحوكمة الرشيدة (مثل شراء التسميات حتى ولو كانت هذه الممارسات سائدة)
- من المحتمل أن يتقاطع برنامج دعم المرشحات من النساء مع الأحزاب السياسية التي تنتمي إليها هذه المرشحات. قد يتعرض برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للإتهام بالتفضيل السياسي، لا سيما إذا ما توّجب اختيار اشراك نساء من بعض الأحزاب وليس من غيرها من الأحزاب.(لمناقشة أكثر شمولية حول عمل الأحزاب، راجع منشور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: «كتيب حول العمل مع الأحزاب السياسية» (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

تنتج أخطار إضافية من الدور الذي يلعبه المال في السياسة، نظرا للدليل الوافر بأن التمويل قد يعيق الديمقراطية ويشّجع الفساد. من خلال العمل على مسألة تمويل الحملات، قد يتم اعتبار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عن خاطئ أم عن وجه حق، على انه يساهم في تفاقم هذه المشاكل. لدى تحديد خيارات المساعدة لنفاذ النساء إلى تمويل الحملات، تنطبق عدة أرشادات عامة:

- يجب صياغة البرامج لناحية النهوض بالمساواة بين الجنسين
- تكمن مهمة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بناء القدرات وليس في التأييد
- يجب أن يتضمن البرنامج عرض مّوثق واضح للأسباب والأهداف. عند مشاركة المرشحين الأفراد، يجب أن تحصل عملية اختيار شفافة يتم تفسيرها بشكل علني.
- قبل التطبيق، يجب أن يحدد تخطيط البرامج، المخاطر السياسية المحتملة ويقوم بالتحضيرات الضرورية لمعالجة هذه المخاطر أو تفاديها، و

الاطار 10 - البحرين: ترجيح الخيارات لدعم المرشحات من النساء

اكتسبت المرأة البحرينية حق التصويت والترشح في العام 2002. وفي الانتخابات التالية، ترشحت 31 إمراة في الإنتخابات البلدية و8 نساء للمقاعد النيابية. وفي الانتخابات النيابية، تمكنت إمرأتان من الوصول إلى المرحلة الثانية في الإنتخابات إلا أنهما لم تفوزا بالمقاعد.

وفي إقتراع العام 2002، تعاون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع المجلس الأعلى للمرأة لتدريب النساء القادة على اكتساب مهارات تساعدهن في الترشح وممارسة الضغط أو إدارة الحملات. تم إنشاء شبكات في المجتمع المدني ما بين القادة الروحيين السنة والشيعة للمساعدة على تعزيز طرق تفكير جديدة حول المرأة السياسية، نظرا لهيمنة العقائد الدينية المحافظة، وتم تدريب الصحافيين لتسليط الضوء على مسائل المرأة.

في الإنتخابات البحرينية للعام 2006، درس برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عدة خيارات لتمويل آليات لدعم النساء المرشحات. وكانت أولى هذه الآليات تشكيل شبكة من منظمات المجتمع المدني لإدارة الأموال التي تم تأمينها بشكل أساسي من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنها ما هو مدرج في لائحة إميلي. قد يشكل هذا الأمر مقاربة تتطلب الكثير من الوقت إلا أنها قد تعزز القدرات الوطنية للمجتمع المدني وتوفر الحماية السياسية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال إستبعاده من توزيع التمويل.

ويقوم الخيار الثاني على إنشاء صندوق عام من خلال وزارة العدل. هذا بالإضافة إلى قانون قيد الدرس قد يوفر الأموال العامة وقد يساعد في خلق حوافز لإنشاء جمعيات سياسية (ففي البحرين ليس هناك من أحزاب).قد تتم صياغة هذا القانون قيد الدرس من خلال مبادرات تهدف بشكل أساسي إلى زيادة عدد النساء المرشحات. ويرتكز الخيار الثالث على العمل من جديد مع المجلس الأعلى للمرأة، على الرغم من أن ذلك قد يعني دوراً أبرز لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودوراً محدوداً لمشاركة المجتمع المدني.

قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتأمين ما يعادل $8000 لدعم كل من النساء المرشحات وذلك من خلال تأمين النفاذ إلى المطابع ومصاريف الإستضافة والتنقل والبحوث وموارد التدريب. ولقد إستخدمت ثلاث وعشرون مرشحة مساعدة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ومن بين 220 مرشح نيابي ظهرت ثمانية عشر إمرأة وتبارت خمس نساء في الانتخابات البلدية. تم انتخاب إمرأة واحدة في المجلس النيابي (كانت بين الإمرأتين اللتين تمكنتا من الوصول إلى المرحلة الثانية في انتخابات العام 2002) وقد سجلت حدثا تاريخيا غير مسبوق كونها المرأة الأولى التي تصبح عضوا في البرلمان.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2006

الاطار 11: مسائل الخداع: شراء الأصوات

قد يُصّنف شراء الأصوات تلقائيا بأنه حوكمة غير رشيدة، إلا أنه يتم القبول به وإحتسابه من ضمن مصاريف الحملات في العديد من البلدان. يشكل هذا الأمر مثالا عن المسائل التي قد يصعب على برامج التمويل الإنتخابية التفاوض عليها.

بحسب دراسة "المال في السياسة" (براين أند بير Bryan and Bear 2005) تم تحديد شراء الأصوات كممارسة سيئة تشمل مجموعة من الممارسات كالرشوة في برامج التنمية الإنتخابية وصولاً إلى الممارسات غير الضارة كالوعود التي تطلق في الحملات. وقد وصف العديد من الأشخاص المشمولين بهذه الدراسة، عملية شراء الاصوات كجزء لا يتجزء من النسيج السياسي والإجتماعي في بلدهم وكعملية شرعية عندما تنطوي على تأمين خدمات للمجتمع لم تكن لتتوفر في غياب ذلك. وقد تتضمن هذه الخدمات تركيب مضخات للمياه أو تأمين أدوية. في تانزانيا، يحق للمرشحين بشكل شرعي أن يقدموا الهدايا إلى ناخبيهم قبل الإنتخابات.

من البديهي ألا يتمكن برنامج الأمم المتحدة الانمائي من الإنخراط بأي عمل غير قانوني او غير أخلاقي أو عنيف أو أي عمل يتعارض مع حقوق الإنسان إلا أن برنامج التمويل الإنتخابيى للمرأة قد يواجه بعض الأسئلة مثل : " هل يجب الطلب من المرأة عدم اعتماد ممارسات قد تُعتبر على أنها على حافة الحملات النظيفة إذا ما كان ذلك يعني عدم تمكن المرأة من المنافسة بشكل فعال؟"

يتطلّب الجواب المناسب لهذا السؤال مدراء برامج ذات مهارات. وعند تبني معيار معين يجب أن يتم تفسيره علنا وتطبيقه بشكل موحد.

- يجب إيلاء الاهمية إلى توزيع الدعم حتى إلى ما يتعّدى الأحزاب أو الايدولوجيات السياسية. وعلى سبيل المثال تم إنتقاد برامج العمل الإيجابي في بعض الحالات لتعيينها نساء (لا سيما النخبة من النساء أو النساء اللواتي يتمتعن بعلاقات وثيقة مع مراكز القوى الإجتماعية أو السياسية المهيمنة– واللواتي لم يتمكن من الدفاع عن كيانهن وعن حقوق المرأة أو عن أهداف التنمية البشرية الأوسع. ونتيجة لذلك، هدرت الفرص لاظهار قيمة المشاركة السياسة للمرأة.

بشكل عام، قد يكون الدعم المباشر للمرشحات من النساء ممكناً أكثر في البلدان المستّقرة حيث التقاليد الديموقراطية ثابتة، عدد الأحزاب السياسية معقول، الفساد من متوسط إلى خفيف وحيث الخطاب السياسي متوازن نسبيا. قد يتضمن الدعم المباشر نشاطات مثل تدريب المرشحات على اكتساب مهارات خاصة بجمع الاموال وتأمين المنتجات والخدمات اللازمة للحملات.

قد تطلب البلدان حيث التركيبة السياسية متجزئة أو متضاربة (حيث قد يتعرض برنامج الامم المتحدة الإنمائي لخطر الإتهام بالتدخل)، من المنظمة القيام بدور غير مباشر. قد يتضمن ذلك نشاطات كالعمل من خلال قنوات تقليدية مثل المجموعات النسائية للنساء أو في إطار دعم المنظمات غير الحكومية النسائية (راجع الاطار 10 لمثل عن آليات التمويل المختلفة التي يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأخذها بعين الاعتبار في البحرين)

إرشادات أساسية حول تطوير البرنامج

يتعيّن على البرامج التي يقوم بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دعم مبادىء الملكية الوطنية والمشاركة الشاملة والشفافية والمساءلة والشراكة بما في ذلك في سياق الإصلاح الخاص بالأمم المتحدة.

تشكّل المساواة بين الجنسين هدف كافة برامج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يشكّل تحقيق المساواة بين الجنسين أولوية أساسية للمنظمة التي ترتكز على هذه المعتقدات ويجب أن يعتبر هدفا لكافة البرامج. وهذا يتوافق مع سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتعميم مراعاة المنظور الجنساني، التي تتطلب " الأخذ بعين الاعتبار المخاوف الجنسانية في كافة السياسات والبرامج والنشاطات المالية والإدارية في الإجراءات المؤسساتية ومن خلال ذلك المساهمة في إحداث تغيير مؤسساتي عميق."

يجب دمج المساواة بين الجنسين في تحديدنا للسياسة

لا يتضمن تعميم مراعاة المنظور الجنساني في العمليات الإنتخابية، زيادة عدد المرشحات من النساء للمناصب التي يتم الترشح إليها فقط، بل يتضمن أيضا تغيير الطرق التي يتم من خلالها تحديد السياسة بحيث يتم إجراج دعم المساواة في المؤسسات والممارسات. يجب أن تشكل المسائل الجنسانية ومسائل المرأة جزءا في كافة أوجه النظام الإنتخابي بما في ذلك القوانين والسياسات والإدارة وسياسات الأحزاب واختيار المرشحين

> في الماضي، كان دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يميل إلى الارتكاز على حدث معيّن، ولكن خلال السنوات الماضية تزايد التشديد على ربط الإنتخابات بالسياق السياسي والإجتماعي والإقتصادي الاكبر بهدف تحقيق تغيير تحولي على المدى الطويل.

وحشد الموارد وتوزيعها وتحليل الجهات المعنية وترسيم الحدود والتصويت وإحتساب الأصوات وتحليل نتائج الإنتخابات وما بعد الإنتخابات. قد يتضمن هذا الأمر إستخدام البيانات المصنفة حسب نوع الجنس لتحديد الفجوات القائمة على صعيد المساواة بين الجنسين مع تخصيص الموارد والخبرات وفقا لذلك و مراقبة التقدم بواسطة مؤشرات حساسة بحيث تلتقط التأثيرات المختلفة على النساء والرجال.

يجب أن يترافق تعميم مراعاة المنظور الجنساني مع برامج تركز على المرأة

يكمن خطر تعميم مراعاة المنظور الجنساني في أنه لو تم إدماج نوع الجنس في كل المجالات لم يعد ليعني أحدا. وبالتالي تتطلب العملية تكاملا وتركيزا مكثفا على المسائل الخاصة بالمراة. وقد يستلزم هذا الأمر برامج وموظفين وبنود ميزانية منفصلة. يتعين على الأشخاص ذات الكفآت العالية في مجال تعميم مراعاة المنظور الجنساني، المساعدة في تقييم الحاجات وتصميم البرامج، على أن تشمل هاتين العمليتان مشاورات مع الجهات المهنية من الرجال والنساء مع إظهار مناظير المرأة بشكل واضح في النتائج النهائية.

مقاربتان: على الأمد الطويل و على الأمد القصير: هناك نوعان من برامج الدعم لتمويل الإنتخابات التي تخوضها المرأة. يمكن دراستهما معا أو بشكل منفصل. يمكن ربط البرامج القصيرة الأجل بانتخابات معينة أو بحدث إنتخابي معين. وترتكز هذه البرامج على زخم الإنتخابات حتى عندما تنطوي هذه البرامج على إمكانية التأثير على الأهداف على المدى الطويل لدعم الحقوق السياسية للمراة.

إلا أن هذه المقاربة قد لا تساهم بشكل ملحوظ في تغيير الهيكليات التي تستقصي المرأة من السياسة. فالبرامج الطويلة الأجل تنظر إلى ما الصورة الأوسع لمشاركة لمرأة في السياسة بما في ذلك الأنظمة والعمليات والممارسات التي يجب أن تأخذ المساواة بين الجنسين بعين الإعتبار. قد تتضمن هذه البرامج بند خاص في ميزانية لدعم التمويل الإنتخابي للمرأة مع غيرها من المسائل أخرى المرتبطة بذلك كبناء قدرات المرأة في البرلمان ودعم المجموعات النسائية البرلمانية وتدريب النساء القادة ومساعدة تحركات الدفاع عن المشاركة السياسية للمرأة.

في الماضي، كان دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يميل إلى الارتكاز على حدث معيّن، ولكن خلال السنوات الماضية تزايد التشديد على ربط الإنتخابات بالسياق السياسي والإجتماعي والإقتصادي الاكبر بهدف تحقيق تغيير تحولي على المدى الطويل. وتتوافق هذه المقاربة _ التي تعرف "بمقاربة "الحلقة الإنتخابية" لتطوير البرامج – تماما مع تعميم مراعاة المنظور الجنساني

> بينما من المرجح أن تظهر البيانات الكمية أنماطا من عدم المساواة، قد تظهر البيانات النوعية دقة المسائل التي تحتاج للمعالجة.

صياغة البرنامج

المرحلى الأولى: التقييم

يتعيّن على التقييم الأولي توفير البيانات الكمية والنوعية حول المرأة في السياسة (راجع الاطار 1 حول إجراء التقييمات والنشاطات الأخرى من منظور جنساني). في حين أنه من المرجح أن تظهر البيانات الكمية أنماطا من عدم المساواة، كالأعداد المحدودة للمقاعد النسائية في البرلمان أو تمويل الحملات الإنتخابية الخاصة بالمرأة، قد تظهر البيانات النوعية دقة المسائل التي تحتاج للمعالجة مثل أي نوع من القوالب النمطية أو الحواجز النفسية التي قد تواجهها للمرأة أو أي نوع من المصاريف قد يصعب على المرأة تسديدها (على سبيل المثال رعاية الأولاد).

قد يحتاج التقييم إلى تحليل بعض أو كافة العناصر التالية. توفر الأسئلة التالية إرشادات عامة وهي ليست معدة لتكون شاملة.

السياق القانوني\السياسي

- ما هي المسائل السياسة والقانونية التي يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فهمها بهدف حماية تفويضه المتعددة الأطراف– بما في ذلك أي ممنوعات متعلقة بالتمويل من قبل مجموعات أجنبية؟
- ما هي الثقافة السياسية السائدة وهل تشجّع التنوع والإدماج أو أن بعضا من الأشخاص يمتلكون أغلبية السلطة؟
- ما هي التصورات الوطنية والدولية (بما فها تصورات المرأة) لسجل نجاح الديموقراطية وحقوق المرأة؟
- هل من أحكام دستورية تحدد حقوق المرأة السياسية والقانونية؟
- هل هناك من تمييز مشرّع؟
- هل الحكومة هي من الموقعين على اتفاقية القضاء عل التمييز ضد المرأة وغيرها من الاتفاقات الدولية والإقليمية لتعزيز المساواة بين الجنسين؟ وإذا كانت هذه هي الحال هل تم تصديق أو إعتماد هذه الاتفاقات على الصعيد الوطني؟
- هل من آليات أو سياسات جنسانية؟
- هل يتم تصنيف معايير البيانات العامة وفقا للجنس؟

المرأة في الإقتصاد

- ما هي الفجوات الجنسانية الرئيسية في قطاعي التوظيف والتعليم؟
- هل تتواجد النساء بشكل مكثف في قطاعات الرسمية وغير الرسمية للإقتصاد والزراعة والصناعة؟

- ما هو الوضع العام لوصول المرأة إلى الموارد؟
- أهناك روابط محتملة بالموارد الجديدة؟
- أتشارك المرأة في تحديد هذه الموارد أم أيمكن إشراكها فيها؟

المرأة في السياسة

- ما هي النسبة الحالية للمرأة في فروع الحكومة الثلاث؟
- ما هي النزعات الملحوظة؟
- أيوجد حصص في البرلمان ضمن الأحزاب أم لغيرها من الهيكليات السياسية؟
- ما الوظائف التي تتبوؤها المرأة في الوزارات واللجان البرلمانية والأحزاب السياسية الرئيسية ألخ...؟
- ما هو عدد النساء في المناصب القيادية؟
- ما العوامل التي تعتبرها النساء والرجال على أنها عوامل تؤثر على دوره (ها) السياسي والقيادي؟
- أهناك من عمليات تشريعية محددة أثرت عليها النساء؟
- هل يمكن أن تكون هذه المعلومات مفيدة للدفاع عن زيادة مشاركة المرأة في السياسة؟
- هل القاعدة الإنتخابية المعينة أم المجموعات الإجتماعية المعينة أكثر/أقل دعما للمشاركة السياسية للمرأة؟
- ما هي طبيعة العلاقات بين القاعدة الإنتخابية والنساء السياسيات؟
- ما هي النظرة العامة لسجل النساء السياسيات؟
- ما هي النظرة العامة للمرأة وللمسائل كالقابلية الإنتخاب والقدرة على تولي القيادة والقابلية للفساد؟
- ما هي منظمات المرأة والمنظمات الجنسانية الرئيسية؟
- وهل دافعت علنا عن الحقوق السياسية للمرأة؟
- أأجرت هذه المنظمات أم غيرها من المجموعات (المنظمات الأكاديمية أم منظمات حقوق الإنسان على سبيل المثال) بحوثاً حول المشاركة السياسية للمرأة؟

الاطار 12: مفاهيم رئيسية لتخطيط وتقييم العمل على نوع الجنس

قد تكون المفاهيم الأساسية التالية ضرورية من اجل صياغة ورصد برنامج جنساني ولتمويل الحملات.

تحدد آليات تقييم نوع الجنس الفوارق بين النساء والرجال لناحية التصورات والتصرفات والفرص والنفاذ إلى الموارد وصنع القرارات. تقوم هذه الآليات بتحديد كيف تؤثّرالبرامج والسياسات على المفهوم الاجتماعي لدور الامرأة أم الرجل، والعلاقات الجنسانية في الأسرة، المجتمع، الاقتصاد وغيره. ترصد تقييمات تأثير نوع الجنس، الآثار الايجابية والسلبية لمشروع ما على العلاقات الجنسانية بحيث تُدرج النتائج النتائج في المشروع وفي السياسات الجنسانية ككل.

يحصل التخطيط الجنساني عندما تؤخذ القضايا الجنسانية بعين الاعتبار في كل مرحلة من مشروع أم برنامج ما. يتم إجراء تحليل جنساني من أجل توجيه التخطيط، بما في ذلك عبر جمع وتحليل المعلومات المصّنفة حسب نوع الجنس. يسهّل التحليل الجنساني الاستعمال الاستراتيجي لمعرفة ومهارات الرجال والنساء، مما قد يحّسن استدامة المبادرات على المدى الطويل.

تقيّم عمليات التدقيق الجنساني إذا ما كان عمل المؤسسات يساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين. ترّكز هذه العمليات على الظروف المنشأة من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، المبادرات المطّبقة لتحقيق هذه الأهداف، تصورات المعنيين وإرشادات التقّدم. في إطار برنامج تمويل الحملات، يمكن تطبيق هذه العمليات على الأحزاب القائدة على سبيل المثال.

تشّكل الميزانيات الجنسانية أداة تحليلية من اجل تصنيف الميزانيات ووضع خريطة لآثار انفاق وعائدات السياسات، على النساء والرجال والفتيات والفتين. يمكن استعمالها لتحديد أنماط تمويل الحملات – على سبيل المثال، لدى اعتبار جمع وتوزيع المساهمات داخل الأحزاب السياسية.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الانمائي 2007 وبرامبيلا Brambilla 2001

النظام الانتخابي وعملياته

- ما نوع النظام الانتخابي المعتمد (الطريقة المتّبعة لترجمة الأصوات المدلى بها إلى مقاعد ام مكاتب تم ربحها)؟
- إلى أي درجة يميل إلى توزيع أم تركيز السلطة؟
- هل أثر على مشاركة المرأة السياسية، وفي هذه الحالة كيف ذلك؟
- أيُسمح للمرشحين المستقلين بالترّشح للانتخابات؟
- ما هي النماذج الحالية للتمويل الانتخابي: العام/الخاص، الريفي/الحضري، الشرعي/غير الشرعي، وهلم جرّ؟
- ما هو مستوى الشفافية في التمويل الانتخابي؟
- أهناك من قوانين ترعى التمويل الانتخابي، وفي حال وجودها، من يطّبقها؟ أهناك من أحكام خاصة بالقضايا الجنسانية؟ ما هو سجّل نجاح تطبيقها؟
- ما هو جدول الانتخابات القادمة – المحلية والاقليمية والوطنية للسلطتين التنفيذية والتشريعية على حدّ سواء؟
- ما هي نقاطك الدخول التي تعتبرها النساء أكثر فعالية للمشاركة السياسية؟
- أيمكن الفوز ببعض الانتخابات أكثر من غيرها؟
- أيمكن لبعض الانتخابات التأثير بشكل أكبر على النهوض بالمرأة؟
- ما هو دور وسائل الاعلام في الحملات؟

الانتخابات السابقة

- ما هي المكاسب التي حققتها المرأة أم الخسائر التي تكبدتها بصفتها ناخبة ومرّشحة؟
- ما هي التحديات والفرص التي تواجه المرأة؟
- ما هي الدروس التي استخرجتها؟
- من موّل نشاطات المرأة، و ما كانت تأثيرات ذلك؟
- ما هي كمية الأموال التي تمكّت من جمعها؟ أبلغت أكثر أم اقل مما من المبالغ التي كانت بحاجة إليها؟
- أكان لها حاجات خاصة لم تتمكن من تلبيتها؟
- أتمتعت المرأة بوصول متكافئ إلى وسائل الاعلام؟
- أتمتعت بوصول متكافئ إلى دوائرها الانتخابية؟
- أتم إحراز أي نجاح في استعمال المساواة بين الجنسين/حقوق المرأة ضمن الحملة؟
- أي من المجموعات، في حال وجودها، عّبرت بشكل خاص عن دعم أم معارضة حملات النساء؟

> يجب أن تحدد استراتيجيات تطبيق البرامج الأطر الزمنية والالتزامات المالية؛ وجميع النشاطات والمسؤوليات، وأن تحدد بوضوح آليات رفع التقارير، رصد الاطار والمؤشرات.

- أيمكن استعمال المعرفة من خبرات برنامج الأمم المتحدة الانمائي في مجال الانتخابات في بلدان أخر؟ من خبرات غيرها من المنظمات الدولية/الوطنية؟

الخطوة 2: تصميم البرامج

بشكل عام، " يجب أن تحدد استراتيجيات تطبيق البرامج الأطر الزمنية والالتزامات المالية؛ وجميع النشاطات والمسؤوليات، وأن تحدد بوضوح آليات رفع التقارير، رصد الاطار والمؤشرات (راجع الاطار 13). بالاعتماد على التحليل الجنساني الأكثر شمولاً أعلاه، يجب أن يعتمد برنامج تمويل العمليات الانتخابية، على المسائل التالية بشكل خاص:

- من هم المرّشحين الحاليين والمحتملين؟
- لدى العمل مع المرّشحين، أيجب أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الانمائي بأية تفريقات مرتكزة على جدوال الأعمال السياسية؟ على سبيل المثال، أيتعيّن على برنامج الأمم المتحدة الانمائي مساعدة المرشحات النساء اللواتي تدعمن التقاليد التي تؤذي المرأة وتمارس تمييزاً بحقها؟ (راجع كتيّب حول العمل مع الأحزاب السياسية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي لمناقشة مسألة اختيار العمل مع بعض أم كل من المرّشحين).
- أتمّثل المرّشحات، النساء في البلد بشكل واسع أم تمّثل مجموعة واحدة فقط (كالنخبة)؟ أهناك أية مجموعات رئيسية غائبة بشكل كامل؟ أيمكن لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي تشجيع الشركاء الوطنيين على تصحيح هذه الفجوات؟
- ما هي التكاليف التي ستتكبدها المرشحات من النساء خلال عملية التسمية؟
- ما ستكون تكاليف الحملات الانتخابية؟
- أستجد النساء أنه من الصعب تمويل بعض حاجات الحملات أكثر من غيرها؟
- ما هي القدرات المتعلقة بتمويل الحملات الانتخابية (جمع الأموال، إدارة الأموال، ألخ) التي يجب تعزيزها بشكل أكبر؟
- ما هي مصادر التمويل، العامة والخاصة، الموجودة والمحتملة، بما في ذلك كالمصادر غير النقدية كالظهور المجاني في وسائل الاعلام؟
- أهناك من مجموعات ناشطة في مسألة تمويل الحملات للمرشحات من النساء؟ ماذا تموّلن؟ أيمكن لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي الاعتماد على هذه المبادرات؟
- ما هي نقاط الدخول التي ستزيد من استعمال الموارد إلى أقصى حد؟ أيتعيّن على البرنامج، العمل على مسائل موازية، كبناء قدرات المرشحات الفرديات والدعوة لتشكيل لجنة انتخابية معززة مثلاً؟
- كيف يجب على برنامج التمويل الارتباط بمبادرات المساعدة الانتخابية الأخرى، بما في ذلك تلك المتعلقة بليوم الانتخابي؟

الاطار 13: الرصد والتقييم - لمحة حول المؤشرات

يجب أن يستعمل إطار التقييم والرصد المراعيين للفروق بين الجنسين البيانات المصّنفة حسب نوع الجنس، من أجل قياس التقدم المحرز على صعيد وصول المرأة إلى تمويل الحملات الانتخابية واستعمال هذا التمويل. يمكن استعمال نوعين من المؤشرات:

تظهر **المؤشرات الخاصة بالعمليات** المدخلات كـ: الموارد المالية لدعم الانتخابات بشكل عام، المخصصات لحملات النساء نسبة لمخصصات الانتخابات ككل، عدد الدورات التدريبية للمرشحات من النساء، التغطية الاعلامية للنساء والمرشحين ككل، حاجات النقل، خدم دعم العناية بالأولاد، التكاليف الادارية للحملات، ألخ

تساعد **المؤشرات الخاصة بالأثر** على كشف آثار الاستثمار في المرشحات من النساء. قد تشمل هذه المؤشرات: عدد النساء اللواتي أبدين اهتماماً بالتنافس على المقاعد الانتخابية، درجة ادراج المسائل الخاصة بالمرأة/نوع الجنس في الحملات والرسائل الاعلامية، عدد الأحزاب السياسية الراغبة برعاية المرشحات من النساء، عدد منظمات المجتمع المدني التي تدعم المرشحات من النساء، أنواع الأسئلة التي يطرحها الناخبون حول المساءلة الجنسانية، عدد المرشحين من الرجال المعنيين بالمسائل المتعلقة بالنساء/نوع الجنس، عدد الأحزاب السياسية التي تخصص حصص، عدد المرشحات اللواتي فزن بالانتخابات وتم تعيينهن في لجان برلمانية رئيسية، والتغيرات الملحوظة في النقاشات البرلمانية وإدارة العمل البرلماني.

> ستختلف هيكلية الميزانيات وفقاً لطريقة صياغة البرنامج – كمشروع قصير أم طويل الأمد أم فردي أم كمكوّن ضمن استراتيجية مساعدة انتخابية أوسع.

- أيجب أن يشمل البرنامج تحليل لما بعد الانتخابات من أجل تطوير النشاطات في الانتخابات التالية و/ أو دورات لمشاطرة الدروس المستخرجة من عملية الحملات؟

الخطوة 3: هيكلية الميزانيات

ستختلف هيكلية الميزانيات وفقاً لطريقة صياغة البرنامج – كمشروع قصير أم طويل الأمد أم فردي أم كمكوّن ضمن استراتيجية مساعدة انتخابية أوسع. بغض النظر عن ذلك، يجب أن تتضمن الميزانيات:

- بنود واضحة ومحددة لمعالجة عدم التوازنات الجنسانية؛ و
- أدوات لمتابعة القضايا الجنسانية تظهر، خلال تقدم التطبيق، كيف يستفيد الرجال والنساء من الموارد المخصصة بما في ذلك على صعيد تصحيح اللامساوات.

بعض النتائج المحتملة

يجب أن تهدف البرامج إلى تحقيق بعض أم كل من النتائج التالية:

- أن تحتل النساء مرتبات أعلى على اللوائح الانتخابية؛
- أن يتم انتخاب المزيد من النساء؛
- أن يكون للنساء المزيد من المناصب القيادية؛
- أن يزيد التمويل المخصص لحملات النساء؛
- أن يشير إصلاح التمويل الانتخابي بشكل صريح إلى المساواة بين الجنسين لدى توزيع الأموال العامة؛
- أن يقّدم قياديو الأحزاب دعماً علنياً أكبر للمرشحات من النساء؛
- أن يكون هناك عدد أكبر من السياسيات والناشطات الراغبات بالدفاع عن التمويل، على انه ضروري لزيادة المشاركة السياسية للمرأة؛
- أن تكون المخاوف حول النساء، بما في ذلك حاجاتهن التمويلية، واضحة خلال مجموع الدورة الانتخابية؛
- أن تُرفق الانجازات بتخطيط على المدى الطويل لتمكين المرأة السياسي، بحيث يتحوّل تركيز الدعم من أحداث الحملات إلى تحوّل على المدى الأبعد للهيكليات والممارسات والعمليات التي استبعدت النساء من السياسة؛ و
- أن تخلق العملية مجالاً للنساء لكي يبدأن بالتشكيك في هيكليات السلطة، بما في ذلك كيفية تنظيم وإدارة الأحزاب، كيفية إدارة البرلمانات، كيفية توليد وتوزيع الموارد الخاصة بالتمويل السياسي.

4

نقاط دخول إلى تعزيز المرأة في الحملات والانتخابات

يجب تحديد نقاط الدخول إلى برامج تمويل الحملات الخاصة بالنساء ضمن البلدان والأنظمة السياسية. يقدّم القسم التالي أفكارا عامة لدرسها وتكييفها كما هو مناسب، يمكن تطبيقها فردياً أم سوياً.

تدريب المرشحات: إن المرشحات من النساء، اللواتي يكافحن من أجل محاربة القوالب النمطية الجنسانية أم التصورات السلبية حول المرأة في مراكز السلطة، قد تخلق سابقة في محاولة لكي تصبح أول امرأة تفوز بمقعد انتخابي. قد تحتاج لأن تتحليّن بروح المنافسة أكثر من الرجال من اجل الفوز. تم تزويد المرشحات من النساء بأشكال متعددة من التدريب لكي يكتسبن المهارات كإتقان الخطابات العامة وتخطيط الحملات، الخ. قد يرّكز بناء القدرات الأكثر تحديداً على جمع الأموال أم مهارات الادارة المالية.

تدريب المدافعات: هناك العديد من النساء اللواتي يدعون للمشاركة السياسية للمرأة. تتحدّر هذه النساء من مجموعة من المنظمات، بما في ذلك مجموعات النساء، منظمات حقوق الانسان ومجموعات النساء البرلمانية. قد يساعد التدريب والدفاع على نشر الوعي والمعرفة

الاطار 14: قارة اميركا: التزام القياديين السياسيين باصلاح التمويل السياسي

في آذار العام 2003، وافق مجلس رؤساء جمهورية ورؤساء وزراء دول قارة أميركا على إعلان حول التمويل السياسي. يشير هذا الاعلان إلى المبادئ الست التالية، التي من شأنها جميعاً دعم المساواة بين الجنسين:

- **تعزيز الأحزاب السياسية الأكثر تمثيلاً ومساءلة.** في مهامهم التمثيلية والتشاركية، تحتاج الأحزاب السياسية إلى النفاذ إلى موارد مناسبة للعمل بفعالية وأخلاقية.
- **تأمين منافسة انتخابية فعالة.** يجب أن تتوّفر للأحزاب والمرشحين فرصة عادلة للمدافعة عن أفكارهم: إن النفاذ إلى وسائل الاعلام والموارد المناسبة أساسي. يجب معالجة ميزات شغل الوظائف غير المتكافئ كما يجب منع استعمال الموارد العامة غير المتوفرة لجميع المرشحين للانتخابات.
- **تعزيز المساواة السياسية ومشاركة المواطنين.** يجب أن تتوّفر فرص متكافئة للمواطنين، أغنياء أم فقراء، للمشاركة في العملية السياسية ولدعم المرشحين ام الأحزاب التي يختارونها. إن المساهمات المالية هي شكل شرعي من الدعم. يجب تصحيح اللامساوات القائمة على أساس نوع الجنس، العرق والفئات المهّمشة. يجب الحفاظ على المبدأ القائل بأنه يحق لكل شخص بصوت.
- **المحافظة على نزاهة العملية الانتخابية عبر الشفافية.** يجب إعلام الناخبين حول الموارد والدعم المقدم للمرشحين والأحزاب كما يجب تمكينهم للتصويت بصفتهم ناخبين مستقلين وواعين، بعيداً عن الضغوطات، التخويف ام الاغراء عبر المنافع الاقتصادية.
- **تعزيز المساءلة والقضاء على الفساد.** يجب أن يمّثل المنتخبون قاعدتهم الانتخابية ككل من دون الاعتماد المالي على البعض. لا يجب استعمال الهبات من اجل شراء الوصول إلى السياسيين أم موظفي الخدمة المدنية، الحصول على الخدمات الشخصية (العقود، التخفيضات الضريبية ألخ) أم الخدمات السياسية.
- **تعزيز سيادة القانون وقدرة التطبيق.** يجب أن يكون هناك ضمانات لتطبيق العدالة ووضع حد للافلات من العقاب في حالات اساءة استعمال التمويل السياسي. يتطّلب تطبيق قوانين وأنظمة التمويل السياسي وجود سلطات إشراف مستقلة ونظام فعال للعقوبات من أجل وضع حد للافلات من العقاب.

المصدر المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية 2003

حول تمويل الحملات كأداة لزيادة المشاركة السياسية، جمع الشبكات الجديدة واحتمال حشد موارد جديدة للمرشحات من النساء.

تدريب وسائل الاعلام: إن إعلام الصحافيين حول الأوجه الجنسانية لتمويل الحملات الانتخابية قد يشجعهم على تسليط الضوء بشكل علني على المشاكل التي تواجهها المرشحات من النساء ورصد التزامات الأحزاب السياسية والقياديين السياسيين بالقضايا الجنسانية، ورفع التقارير حول التقدم الذي تحرزه المرأة (أم عدم التقدم)

الشبكات: نظراً إلى نفاذ المرأة المحدود إلى الشبكات السياسية وشبكات الأعمال وغيرها من الشبكات التي تقوم بتمويل الحملات، قد تساعد البرامج المرشحات من النساء على تطوير قدراتهن من اجل خلق روابط جديدة أم حتى شبكات جديدة، وفقاً لنموذج Emily's list

الدعم المباشر: في البلدان الأكثر فقراً، ولا سيما في الانتخابات المحلية، قد تفتقر المرشحات إلى ادوات أولية عادلة للحملات. قد يتم المبرر تزويد المنتجات والخدمات بشكل مباشر، كما هو الحال في أثيوبيا (راجع الحوافز أدناه) والبحرين (راجع الاطار رقم 10)، مع الحرص على عدم اعتبار هذا التزويد على أنه مساهمات في الحملات.

البحث: يصعب تحديد أنماط تمويل الحملات وإنفاق الأحزاب السياسية. إن القضايا الجنسانية هي شبه غير ظاهرة. قد يسلّط البحث حول تمويل الحملات للنساء الضوء على العوامل المطبقة في البلدان، ويقدم الدعم للبرامج التمويلية المحتملة وتلك التي تهدف إلى زيادة المشاركة السياسية للمرأة وتعزيز الحوكمة الديمقراطية. قد تزيد أيضاً من ظهور المسألة عبر ضمان مشاركة مجموعات المرأة والمؤتمرات السياسية والأكاديميين الوطنيون.

إصلاح تمويل الحملات: هناك حاجة ملّحة لاصلاح تمويل الحملات في العديد من البلدان، لناحية القوانين الأساسية وآليات التطبيق (راجع الاطار رقم 14 لمثل على التوافق حول أنواع الاصلاح اللازم في أميركا اللاتينية). قد يدعو برنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى إدراج الاعتبارات الجنسانية، بما في ذلك عبر تشجيع مشاركة المرأة في تحديد جدول أعمال الاصلاح. قد تقّدم النساء اللواتي لا يتمتّعن بنفاذ كبير إلى مصادر التمويل الموجودة، أفكار مستقلة ام انهن قد يرغبن بحشد الرأي العام لدعم الاصلاحات التي تتحدى الوضع الراهن.

> يحّذر الخبراء في مجال تمويل الحملات حول الاصلاحات التي تكون متسرّعة جدا أم مثالية بشكل مفرط. قد تكون الحدود المفروضة على الهبات على سبيل المثال، براغماتية أكثر من الحظورات الصريحة على التمويل الخاص، حتى ولو أنها لا تؤمّن فورا توزيعاً للموارد أكثر إنصافاً.

يحّذر الخبراء في مجال تمويل الحملات حول الاصلاحات التي تكون متسرّعة جدا أم مثالية بشكل مفرط. قد تكون الحدود المفروضة على الهبات على سبيل المثال، براغماتية أكثر من الحظورات الصريحة على التمويل الخاص، حتى ولو أنها لا تؤمّن فورا توزيعاً للموارد أكثر إنصافاً .إن بناء توافق بين الأحزاب أم غيرها من القوى السياسية حول ما الذي يشكّل تمويلاً مرغوباً به وكيف يجب توزيعه، بما في ذلك ضمن طرق تأخذ القضايا الجنسانية بعين الاعتبار، قد يستلتزم وقتاً. يجب أن تشارك النساء في هذه العملية وقد يمكنهن القيام بذلك بشكل أفضل عبر تطوير المهارات المتعلقة بجمع الأموال، التفاوض والمدافعة عن حقوقهن السياسية.

الحوافز: وضعت العديد من البلدان حوافز من أجل تشجيع الأحزاب على تعيين المزيد من النساء (راجع أيضا الاطار رقم 15).

تقّدم تيمور ليشتي المزيد من الوقت المخصص على وسائل الاعلام إلى الأحزاب التي تتضمن مرشحات. في أثيوبيا، قدّمت المنظمات الدولية بالتشارك أموال مع تخصيصات للمنتجات والخدمات للأحزاب والمرشحات الفرديات في انتخابات العام 2005. حصلت الأحزاب التي تضم مرشحات من النساء على تخصيصات إضافية.

الأنظمة الانتخابية: تقّلص بعض الخيارات التكاليف وتدعم الادماج، عبر تقديم فرصاً للمرشحات يمكن النفاذ إليها بشكل أكبر. قد تكون هناك فرص للدفاع عن هذه الأنظمة خلال الاصلاحات السياسية، أو في البلدان في مرحلة ما بعد الأزمات التي تضع هيكليات حوكمة جديدة.

المفوضيات الانتخابية: غالباً ما تلعب هيئات إدارة الانتخابات الانتخابية دور المشرفين على أنظمة تمويل الحملات (تشمل الخيارات الأخرى الأقسام الحكومية والوكالات التنظيمية الخاصة). تّركز الأنظمة بشكل عام على المرّشحين بدلاً من على الأحزاب السياسية. قد تساعد كل من الدعوة والوعي في الحرص على تطبيق القوانين بشكل عادل على النساء والرجال، وعلى أن حصولهن على الموارد المتوّجبة لهن – على سبيل المثال، بموجب خطط تمويل عام.

إصلاح الأحزاب السياسية الداخلية: أظهرت دراسة "المال في السياسة" (براين Bryan وبير Baer 2005) أن نصف البلدان الـ22 التي شملهم المسح أفادت إلى أن غياب تنظيم الأحزاب السياسية يشكّل أكبر تحد تواجهه الأحزاب. قد يجعل الالتباس والشفافية المحدودة الناتجة، من الصعب على النساء تحديد كيفية إنفاق المال، وكيف يمكنها الاستفادة أم عدم الاستفادة. قد تدعم

الاطار 15: فرنسا: ارتباط بين التكافؤ والتمويل العام

يتطلّب مبدأ التكافؤ في فرنسا أن تكون 50% من المرشحين على لوائح الأحزاب هم من النساء. يغّطي هذا المبدأ انتخابات البرلمان الأوروبي، البرلمان، والمجالس الاقليمية والبلدية (باستثناء المقاطعات التي تضّم أقل من 3،500 شخص).

يرتبط مبدأ التكافؤ بفرض عقوبات على التمويل العام. عندما يتخّطى فارق عدد المرّشحين من أي من الجنسين اثنين بالمئة من الاجمالي، تُطبّق العقوبات، وتزداد صرامة تدريجياً حسب حجم الفجوة.

المصدر: بالانتين Ballantine 2003

الاطار 16: نصائح لازالة العوائق

خلال المنتدى الأميركي للأحزاب السياسية الذي عُقد في العام 2003 والمنّظم من قبل منظمّة الدول الأميركية، تطرّقت ندوة إلى مسألة معرفة ما إذا كان التمويل يشكّل عائقاً أمام المشاركة السياسية للمرأة. وقد قدّمت النصائح التالية:

- لا يشكّل كل من التمويل السياسي والمساواة بين الجنسين عوامل غير مرتبطة ببعضهما البعض. يجب أن يُربط أي تحليل بشكل وثيق بالأنظمة الانتخابية، وانظمة الأحزاب وأشكال الحكومة.
- يجب اعتبار المشاركة السياسية للمرأة على أنها عملية ذات مراحل متعددة. من المهم إظهار كيفية تأثير مسائل التمويل على كل مرحلة من مراحل العملية – من المرحلة الأولى، كمواطن مؤهل للترشح لمنصب سياسي وحتى المرحلة النهائية التي تتمثل بتوّلي منصب سياسي – وما هي التدابير التصحيحية التي قد تعزز التوازن الأكبر بين الجنسين.
- يجب دراسة التمويل من نواحي تتخطى مجرّد كونه عملية نقدية فحسب. تضاهي أهمية التكاليف المخبأة أم غير المباشرة أم المساهمات النقدية أم القروض الصغيرة أم أموال بدء التشغيل أهمية التدفقات المالية الكبيرة.
- برهن نجاح Emily's List أن الطبيعة المتعددة الأبعاد والمتنوّعة للعوائق التي تواجه المشاركة السياسية للمرأة، تتطلب تحديد أولويات يجب إيلاؤها الأهمية. سيتيح تحديد الأولويات استعمال الموارد المحدودة بشكل فعال وزيادة لأثر إلى أقصى حد. في الولايات المتحدة على سبيل المثال، قُرّر معالجة مسألة التمويل باعتماد استراتيجية المال المبكر. في بلدان أخرى، قد تشمل الأولويات إدماج المرأة في هيكليات الأحزاب، معالجات الشوائب التنظيمية أم تشجيع توظيف القياديات من النساء.
- من المهم أيضاً دراسة بتعّمق أكبر، عدم رغبة بعض النساء بالمشاركة في النشاط السياسي أم غياب اهتمامهن الظاهر بالمشاركة. أظهرت المقابلات والدراسات الأولية التي أُجريت في الولايات المتحدة وكندا وأميركا اللاتينية أن هذه المشاعر قد تمثل عامل مهم لتفسير معدلات المشاركة المتدنية للمرأة.
- من الضروري التركيز على قيمة الحملات التشجيعية وحملات نشر الوعي الخاصة بالنساء في السياسة... تشارك العديد من النساء في العملية السياسية فقط عندما يحصلن على تشجيع خارجي للمشاركة.

المصدر منظمة الدول الأميركية 2003

الدعوة وبناء القدرات مبادرات الاصلاح ضمن أم في ما بين الأحزاب، مع نشر الوعي حول المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة. قد تستهدف مبادرات معيّنة صنع القرارات الشفافة، إنشاء أنظمة محاسبية، الاتفاق على مدوّنات سلوك، وأنظمة داخلية منّقحة خاصة بالأحزاب. قد تكون هناك فرص لادراج الأحكام الجنسانية في كل من هذه المبادرات.

الشركاء المحتملون: من قد يشارك في العملية أيضاً؟

كما هو الحال في البرامج الأخرى لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، يجب أن تركّز البرامج التي تدعم تمويل الحملات الانتخابية للنساء على التعاون والمشاركة. نظراً إلى الدقة السياسية المحتملة للحملات الانتخابية، قد تكون الشراكات المتينة مع المنظمات الوطنية والدولية، اساسية في المساعدة على تحقيق توافق داعم، توسيع أثار البرامج ، ربط مختلف أشكال الخبرة والموارد.

يجب إيلاء الاهتمام للانتسابات التي يضيفها الشركاء، بما أنه قد يملكون تفرّعات سياسية. قد ينوي برنامج الأمم المتحدة الانمائي إلى العمل مع المرشحات من النساء من مجموعة الحركات السياسية، على سبيل المثال، في حين أنه قد ترغب بعض الوكالات الدولية بالعمل فقط مع المرّشحين من الأحزاب مع توّجه محدد.

على الصعيد الوطني، يشمل الشركاء المحتملون:

- **الأحزاب السياسية**، بصفتها معظم الرعاة للمرشحات من النساء؛
- **المجموعات التشريعية**، التي قد ترغب في العمل مع الأحزاب أم القيام بإصلاحات تمويل الحملات التي تدعم المشاركة السياسية للمرأة؛
- **مجموعات المرأة**، لا سيما تلك التي تملك خبرة في مجال الدفاع عن حقوق المرأة السياسية؛
- **المؤسسات الأكاديمية و/أو معاهد البحوث**، التي تملك القدرة على إجراء بحث حول نوع الجنس وتمويل الحملات، أم التي اكتسبت خبرة في مجال هذه المسألة أم المسائل الأخرى المرتبطة بالمشاركة السياسية للمرأة؛ و

- القطاع الخاص، بصفته مصدراً للتمويل ونظراً لاهتمامه في نظام ديمقراطي يعمل بشكل جيد ومستقر وشامل

قد يشمل شركاء البرامج الدوليين:

- صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الذي يدير برنامج حوكمة، والذي يشكّل ضمنه الاصلاح القانوني والمشاركة السياسية المتزايدة مكوّنات رئيسية؛
- منظمة الدول الأمريكية، التي تعمل مع ألأحزاب والمرّشحين والمجتمع المدني في أميركا اللاتينية وبلدان الكاريبي، بما في ذلك بالشراكة مع بنك التنمية الأميركي؛
- الوكالات الثنائية كوكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، التي أصدرت كتيّب المال في السياسة (وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة، 2003)؛
- المنظمات التي تعمل على معايير التمويل السياسي، بما في ذلك منظمة الدول الأمريكية، مجلس أوروبا، البنك الدولي، الاتحاد الافريقي، بنك التنمية الأسيوي ومنظمة المسؤولين عن الانتخابات في أوروبا الوسطى والشرقية؛
- المنظمات الدولية البرلمانية كالرابطة البرلمانية للكمنولث والاتحاد البرلماني الذي يقّدم التدريب للنواب؛
- المنظمات التي تقّدم المساعدة للأحزاب السياسية، كالمعهد للديمقراطية المتعددة الأحزاب؛ (للمزيد من المعلومات، راجع الكتيّب حول العمل مع الأحزاب السياسية، برنامج الأمم المتحدة الانمائي)؛ و
- قام قسم الشؤون السياسية ووحدة أفضل الممارسات ضمن قسم حفظ السلام، وكل منهما داخل أمانة الأمم المتحدة، بجمع الدروس المستخرجة حول تعزيز مشاركة المرأة في الانتخابات، لا سيما في

نظراً إلى الدقة السياسية المحتملة للحملات الانتخابية، قد تكون الشراكات المتينة مع المنظمات الوطنية والدولية، اساسية في المساعدة على تحقيق توافق داعم، توسيع أثار البرامج ، ربط مختلف أشكال الخبرة والموارد.

> أجرت بعض المنظمات الدولية بحوثاً مكّثفة حول تمويل الحملات، مع بعض الاشارة إلى القضايا الجنسانية.

الانتخابات في مرحلة ما بعد النزاع. راجع المواقع الالكترونية التالية:
http://www.un.org/Depts/dpa/ead
وhttp://www.un.org/Depts/dpkoLlessons
للحصول على مزيد من المعلومات.

أجرت بعض المنظمات الدولية بحوثاً مكّثفة حول تمويل الحملات، مع بعض الاشارة إلى القضايا الجنسانية. أصدر المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية تقريراً يحمل عنوان "تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية (المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية 2005)، يتّبع مقاربة اقليمية ويشمل إرشادات حول إصلاح ونظام تمويل الحملات. تعاون المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية مع منظمة الدول الأمريكية على تحقيق وتقرير ذات صلة: تمويل الأحزاب السياسية والحملات الانتخابية في قارة أميركا(فرينر Griner وزوفاتو Zovatto 2005).

قام المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية بجمع البحوث حول مصادر تمويل الأحزاب السياسية، أنماط الانفاق، والمبادرات القانونية والتشريعية بموجب مبادرتها الافريقية لتمويل الأحزاب السياسية. في العام 2005، أجرى مسح المال في السياسة (براين Bryan وبير Baer، 2005). تعاون برنامج الأمم المتحدة الانمائي مع المعهد الديمقراطي الوطني للشؤون الدولية على برامج حوكمة في عدة بلدان.

إن المؤسسة الدولية للنظم الانتخابي هي مجموعة لا تسعى وراء الربح يقع مركزها في الولايات المتحدة، تدير برنامج التمويل السايسي والأخلاقيات العامة (www.moneyandpolitics.net). تتعاون مع عدد من الشركاء على صياغة وإنشاء توافق حول مجموعة من المعايير الدولية للتمويل السياسي.

المراجع

Ashiagbor, Sefakor. *Party Finance Reform in Africa: Lessons Learned from Four Countries—Ghana, Kenya, Senegal and South Africa.* National Democratic Institute for International Affairs: Washington, D.C., 2005.

Ballington, Julie. "Gender Equality in Political Party Financing." Paper presented at the workshop "Is Financing an Obstacle to the Political Participation of Women?" Sponsored by the Inter-American Forum on Political Parties, OAS: Washington, D.C., 16 December 2003.

Barrow-Giles, Cynthia. "Political Party Financing and Women's Political Participation in the Caribbean." In Griner, Steven and Daniel Zovatto. *Funding of Political Parties and Election Campaigns in the Americas.* OAS and International IDEA: San José, Costa Rica, 2005.

Brambilla, Paola. "Gender and Monitoring: A Review of Practical Experiences." BRIDGE (development-gender), Institute of Development Studies: Sussex, United Kingdom, 2001.

Bryan, Shari and Denise Baer (eds.). Money in Politics: *A Study of Party Financing Practices in 22 Countries*. National Democratic Institute for International Affairs: Washington, D.C., 2005.

Forum of Rwandan Women Parliamentarians. Report of the meeting "Rwandan Women and the Electoral Campaign." Kigali, 30-31 July 2003.

Garcia Quesada, Ana Isabel. "Financiamiento Público y Perspectiva de Género." In *De la normas a las buenas practicas: el desafío del financiamiento político en América Latina,* Steven Griner and Daniel Zovatto (eds.). OAS/International IDEA: San José, Costa Rica, 2004.

Griner, Steven and Daniel Zovatto. *Funding of Political Parties and Election Campaigns in the Americas.* OAS and International IDEA: San José, Costa Rica, 2005.

IFES. "Achieving Consensus: Global Standards on Political Finance." IFES: Washington, D.C., n. d.

International IDEA. *Funding of Political Parties and Election Campaigns*. IDEA: Stockholm, 2003.

IPU. "Women in Politics: 60 years in retrospect." IPU: Geneva, 2006.

Matland, Richard E. "Enhancing Women's Political Participation: Legislative Recruitment and Electoral Systems." In *Women in Parliament: Beyond Numbers,* International IDEA: Stockholm, 2005. pp. 93-111.

OAS. "Is Financing an Obstacle to the Political Participation of Women?" Final report for the workshop of the same name. Sponsored by the Inter-American Forum on Political Parties, OAS: Washington, D.C., 16 December 2003.

Spees, Pam. *Gender Justice and Accountability in Peace Support Operations.* International Alert: London, February 2004. http://www.international-alert.org/our_work/themes/gender_peace_support.php

UN Inter-Agency Standing Committee. "Guidelines on the Prevention of Gender-Based Violence in Humanitarian Settings." UN: New York, 2005. http://www.womenwarpeace.org/issues/violence/ GBV_Guidelines_English.pdf

UN/ECOSOC. 52nd Session of ECOSOC, 1997. http://www.un.org/womenwatch/asp/user/list.asp?ParentID=10314

UN/OSAGI. "Concepts and Definitions" (website). http://www.un.org/womenwatch/osagi/conceptsandefinitions.htm

UN. "The Declaration on the Elimination of Violence Against Women." A/RES/48/104. 1993. http://www1.umn.edu/humanrts/instree/e4devw.htm

UNDP. *A Handbook on Working with Political Parties.* Democratic Governance Group, Bureau for Development Policy: New York, n.d.

———*Democracy in Latin America*: Towards a Citizens' Democracy. Regional Bureau for Latin America and the Caribbean: New York, 2004.

———CORE: *A Global Survey on the Cost of Registration and Elections*. Democratic Governance Group, Bureau for Development Policy: New York, 2006a.

———"Mission Report: A Fund for Women Candidates in the Forthcoming Parliamentary Elections in Bahrain." Prepared

after the joint mission of governance and gender policy advisors, Sub-Regional Resource Facility —Arab States. 31 March to 4 April, 2006b.

———"Quick Entry Points to Women's Empowerment and Gender Equality in Democratic Governance Clusters," (authored by Nadia Hijab). In *Primers in Gender and Democratic Governance Series*, No. 1. Democratic Governance Group, Bureau for Development Policy: New York, 2007a.

———"Gender Equality and Justice Programming: Equitable Access to Justice for Women," (authored by Sarah Douglas). In *Primers in Gender and Democratic Governance Series*, No. 2. Democratic Governance Group, Bureau for Development Policy: New York, 2007b.

———"A Primer on Corruption and Gender Relations: Five Dimensions for Democratic Governance," (authored by Celestine Nyamu-Musembi). In *Primers in Gender and Democratic Governance Series*, No. 5. (draft of October 2007)

UNESCO. *UNESCO's Gender Mainstreaming Implementation Framework (GMIF) for 2002-2007*. UNESCO, Women and Gender Equality Section: Paris, 2003. http://unesdoc.unesco.org/images/0013/001318/131854e.pdf

UNIFEM and the International Legal Assistance Consortium (ILAC). "Report of the Conference on Gender Justice in Post-Conflict Situations." (S/2004/862). UNIFEM/ ILAC: New York, 2004. http://www.womenwarpeace.org/issues/justice/docs/conferencereport.pdf

US Agency for International Development. *Money in Politics Handbook: A Guide to Increasing Transparency in Emerging Democracies*. Office of Democracy and Governance of the Bureau for Democracy, Conflict, and Humanitarian Assistance: Washington, D.C., 2003.

Weiner, Timothy, and Kenneth R. Mayer. "The Impact of Public Election Funding on Women Candidates: Comparative Evidence from State Elections." Prepared for the 2005 meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago, Illinois: 7-10 April, 2005.

مصادر علي النت

The Ace Electoral Knowledge Network, with comparative data on elections, electoral materials and advice, and a calendar of polls (http://aceproject.org/ace-en/topics/pc/topic_index)

The Democracy and Gender page of International IDEA, including information on quotas, parliaments and voting (www.idea.int/gender/index.cfm)

The Global Database of Quotas for women, run by International IDEA and Stockholm University, with

information by country and quota type (www.quotaproject.org)

The IFES Program on Political Finance and Public Ethics, with news, research and other resources from around the world (www.moneyandpolitics.net/index.php)

The International Knowledge Network of Women in Politics, with news, regional resources and discussion boards (www.iknowpolitics.org)

The IPU's Women in National Parliaments, with comprehensive statistics on women in parliament, including the PARLINE database on national parliaments (www.ipu.org/wmn-e/world.htm)

The National Democratic Institute for International Affairs, Global Programs for Women's Participation (www.ndi.org/globalp/women/women.asp)

Win with Women, an NDI strategy to support women's political leadership (www.winwithwomen.ndi.org)

الصور

الصفحة 2: حملة توقيع على اعتماد الحصص ينّظمها المكتب الاقليمي للدول العربية التابع لبرنامج ألأمم المتحدة الانمائي

الصفحة 5: صرف عملة في الفيليبين (أدام روجرز Adam rogers/ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية)

الصفحة 7: أشخاص يصطفون للتصويت في Guinea Bissau (برنامج الأمم المتحدة الانمائي/الصندوق الاستئماني المواضيعي الخاص بفريق الحكم الديمقراطي)

الصفحة 8: نساء يحضرن صفوف تعليم للناخبين يرعاها برنامج ألأمم المتحدة الانمائي في جمهورية الكونغو الديمقراطية (برنامج الأمم المتحدة الانمائي)

الصفحة 9: تحت أنظار المراقبين الدوليين، تأخذ امرأة بطاقة الاقتراع من أجل انتخابات علي صعيد المقاطعات في كاكونزو Cacunzo، بوروندي Burundi (مارتين بيري Martine Perret/ صورة للأمم المتحدة)

الصفحة 10، نواب ليسوتو Lesotho يخضعون لتدريب في تكنولوجيا المعلومات في ماسيرو Maseru (ن. موتساماي .N Motsamai، رئيس مجلس النواب)

الصفحة 13: امرأة من ثقافة مينانكاباو Minangkabau الأمومية في أندونيسيا

الصفحة 15: تجمّع زبائن في مركز الزراعة والتنمية الريفية، وهي منّظمة غير حكومية للقروض الصغيرة في الفيليين يموّلها صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج ألأمم المتحدة الانمائي، يلتزم مركز الزراعة والتنمية الريفية بتأمين نفاذ مستمر للخدمات المالية إلى قاعدة زبائن متوّسعة عبر تنظيم وتمكين النساء الريفيات اللواتي لا يملكن الأراضي (أدام روجرز Adam Rogers/ صندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية)

الصفحة 17: امرأة تشارك في ندوة (برنامج الأمم المتحدة الانمائي)

الصفحة 23: عدّ الأصوات كينيش ساينازاروف (Kenesh Sainasarov/ المؤسسة الدولية للنظم الانتخابية)

الصفحة 24: ورشة عمل في دير عزور، سوريا (برنامج ألأمم المتحدة الانمائي)

الصفحة 26: امرأة تشارك في ندوة (برنامج الأمم المتحدة الانمائي/الصندوق الاستئماني المواضيعي بفريق الحكم الديمقراطي)

الصفحة 29: امرأة تشارك في أغنية ورقصة تقليدية في بعثة الأمم المتحدة في أريتريا Eritrea وأثيوبيا Ethiopia (بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا)

الصفحة 33: امرأة تعقد مؤتمر صحفي في النيجر Niger (برنامج الأمم المتحدة الانمائي/الصندوق الاستئماني المواضيعي الخاص بفريق الحكم الديمقراطي)

صفحة 34: امرأة تصوّت في مركز اقتراع في ضواحي مابوتو Maputo، الموزمبيق Mozambique (ب. سوداكاران .P sudhakaran/ صورة خاصة بالأمم المتحدة).

بموجب تفويضه، خبراته وعلاقاته الوثيقة
مع النظراء الوطنيين، يمكن لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي
بحكم موقعه المثالي، النهوض بالمناقشة واتخاذ الاجراءات
الخاصة بمسألة النساء والتمويل الانتخابي. فبذلك،
سيساعد على سدّ الفجوات القائمة منذ وقت طويل التي
في حال لم يتم سدّها ستستمر في إضعاف مبادرات الحوكمة
الديمقراطية الأخرى، والتقدم المحرز في المحافظة على حقوق
النساء والسعي وراء مجتمعات أكثر عدلاً.

الوثائق التمهيدية الخاصة بالقضايا الجنسانية والحوكمة الديمقراطية

تمويل عمليات الانتخابات للنهوض بالمشاركة السياسية للمرأة: دليل لدعم برنامج الامم المتحدة الانمائي

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
304، الشارع 45، الطابق السادس
نيويورك، NY 10017
رقم الهاتف: 12129066022
رقم الفاكس: 12129065896
www.undp.org/women